

مقترح إعادة التنظيم المالي لشركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري

19 ذو القعدة 1442هـ

17 يونيو 2021

الخضري
AL-KHODARI

شركة أبناء عبدالمحسن الخضري
ABDULLAH A.M. AL-KHODARI SONS CO.

جدول المحتويات

البند	الصفحة
مقدمة	7-5
نبذة عن الشركة	10-8
أصول الشركة	12
أي ضمانات يقدمها الطرف آخر للديون التي في ذمه المدين، وبيان ما يكون منها مقدم من طرف ذو علاقة	13
أي ضمانات للمقترح -عينية أو شخصية- يقدمها ملاك المدين أو مديروه أو أي شخص آخر.	14
تحديد أصول المدين التي تكون محل ضمان لدين.	15
تحديد أصول المدين المستبعدة من المقترح وقيمتها.	16
بيانات تفصيلية عن الأصول غير المملوكة للمدين المراد إدراجها ضمن المقترح، وبيان مصادرهذه الأصول، وأي شرط مرتبط بإدراجها.	17

جدول المحتويات

البند	الصفحة
بيان المطالبات والدعاوى التي أقامها المدين في تاريخ تقديم المقترح إلى المحكمة أو أي دعاوى يترجح إقامتها، والقيمة التقديرية لها.	18
قائمة الديون:	22-19
بيان المطالبات والدعاوى المقامة ضد المدين في تاريخ تقديم المقترح إلى المحكمة أو أي دعاوى يتوقع إقامتها ضده، والقيمة التقديرية لها.	23
طريقة مزاولة المدين لنشاطه خلال مدة سريان الإجراء، ولمحة عن إستراتيجية الشركة للتحويل	32-24
بيانات تفصيلية عن أي تمويل جديد يريد المدين الحصول عليه، وكيفية الوفاء به	33
خطة إعادة التنظيم المالي وتصنيف الدائنين	47-34
الجدول الزمني لتنفيذ خطة إعادة التنظيم	49-48
المطالبات المتأخرة والمحتملة	52-50
إجراءات التصويت	55-53
حالات تعديل المقترح	57-56
المرفقات	58

تذبيہ: سرية المعلومات

نود الإحاطة الى أن هذا الملف يشمل معلومات سرية تتعلق بمقترح إعادة التنظيم المالي للشركة، والذي يترتب عليه الاطلاع على معلومات سرية ومؤثرة بمركز الشركة المالي. عليه، يتعهد مستلم هذا الملف بحماية المعلومات السرية المطلع عليها وعدم إفشائها أو نشرها أو مشاركتها بأي شكل من الأشكال مع أي طرف ثالث أو التصريح عنها لأي غرض مهما كانت الدوافع والأسباب.

تلتزم الشركة بإعداد مقترح إعادة التنظيم المالي بناء على المركز المالي الحقيقي للشركة والذي يترتب عليه موافقة وتصويت الدائنين على المقترح بشفافية تامة. حيث إنه يعد من الضرورات العملية والقانونية ان تقوم الشركة بالإفصاح عن كل البيانات والمعلومات التي لديها والتي تعتبر مؤثرة في مركز الشركة المالي عند اعداد المقترح وعدم إخفاء أية بيانات التي من شأنها ان تعطل المقترح او تؤثر في تنفيذ الخطة.

والجدير بالإشارة أن البيانات المالية المستخدمة لسنة 2016 و 2017 و 2018 و 2019 مبنية على النتائج المالية للمراجعة أما بيانات سنة 2020, 2021 لم تخضع للمراجعة و مبنية على حسابات الشركة.

مقدمة

إفتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي وتطوراته (تابع)

- يمثل إعادة التنظيم المالي الأداة والوسيلة التي تضمن إعادة تصحيح أداء الشركة المالي وبناء قاعدة مالية واقتصادية قادرة على الوفاء بمتطلباتها وأعبائها والتزاماتها تجاه كافة الدائنين. ولما كان هذا الإجراء يخضع إلى إشراف المحكمة ويمارس تحت رقابة أمين الإفلاس، لذا فقد حرصت الشركة على الإفصاح ضمنه عن كافة المعطيات والمعلومات والبيانات التي لديها والتي توضح وبشكل دقيق مركزها المالي، والوسائل التي تمكنها خلال فترة زمنية محددة من تجاوز التعثر الذي أصابها وفق خطة منسقة تحقق الحماية القانونية لكافة الدائنين وتساهم في بينهم بشكل عادل
- لأجل هذا الهدف سعت الشركة جاهدة إلى حصر المطالبات لديها وتصنيف كافة الدائنين وفق متطلبات ومقتضيات التصنيف التي يحددها نص النظام، والعمل على بيان الآلية التي ستعمل من خلالها الشركة على إعادة التنظيم المالي لديها بما يمكنها ومن خلال التدفقات النقدية على سداد مستحقات الدائنين والنهوض بأدائها الاقتصادي لتكون فاعلة بالشكل والهدف الذي أنشئت أصلاً لأجله

دور الأمين ومهامه

- يعد المدين المقترح -بمساعدة الأمين- خلال المدة التي تحددها المحكمة في حكمها بافتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي.
- يشرف الأمين على نشاط المدين خلال فترة إجراء إعادة التنظيم المالي للتحقق من عدالة الإجراء، وتنفيذ الخطة على الوجه المحدد بما يضمن سرعة الأداء وتوفير الحماية اللازمة لمصالح المتأثرين بالإجراء، ويتمتع بصلاحيات عديدة تضمن التزام المدين بأهداف الإجراء والنظام.
- ولعل من أهم مهام الأمين، استقبال مطالبات الدائنين والتحقق من صحتها وإعداد قائمة بها، ومراقبة العمليات والتصرفات المالية للمدين خلال الفترة من تاريخ تعيينه وحتى تاريخ التصديق على المقترح، والإشراف على نشاط المدين خلال مدة الإجراء، وحضور جلسات الدعاوى واجتماعات المدين مع الدائنين، والإشراف على عمليات تصويت الدائنين والمساهمين على المقترح، والإشراف على تنفيذ الخطة وانتهاء إجراء إعادة التنظيم المالي - بما في ذلك توليه بيع أي من أصول التغطية الضامنة لدين المدين خلال فترة الإجراء - وتقديم التقارير الدورية للمحكمة عن أداء المدين.
- تم تعيين أمين الإفلاس الجديد الأستاذ بدر بن حاتم التميمي في تاريخ 9 أغسطس 2020 بعد وفاة الأمين السابق الأستاذ صالح بن عبدالله النعيم (رحمه الله) في 21 يونيو 2020.

- صدر نظام الإفلاس ("النظام") بموجب المرسوم الملكي رقم م/50 وتاريخ 28/05/1439 هـ الموافق 14/02/2018م، ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 07/12/1439 هـ الموافق 19/08/2018م. ويعتبر النظام أحد الأنظمة التي صدرت في السنوات الأخيرة بهدف تعزيز قوة بيئة المال والأعمال وتمكين الشركات والاستثمارات من خلال إصلاح وتطوير منظومة الأنظمة التجارية والأنظمة ذات العلاقة، والتي تقدم في مجموعها أدوات تشريعية للتوازن بين حقوق ومصالح جميع أصحاب المصالح في السوق السعودية.
- ويهدف النظام - من بين أهدافه الأخرى - إلى تمكين المدين المفلس أو المتعثر أو الذي يتوقع أن يعاني من اضطراب أوضاعه المالية من الاستفادة من إجراءات الإفلاس لتنظيم أوضاعه المالية ولمعاودة نشاطه والأسهام في دعم الاقتصاد وتميمته، مع مراعاة حقوق الدائنين على نحو عادل وضمن المعاملة العادلة لهم.
- ويتضمن النظام عدداً من الإجراءات التي يمكن تطبيقها على المدين الموصوف في الفقرة السابقة، ومن هذه الإجراءات، إجراء إعادة التنظيم المالي، وهو إجراء يهدف إلى تيسير توصل المدين إلى اتفاق مع دائنيه على إعادة التنظيم المالي لنشاطه تحت إشراف أمين مرخص تعينه المحكمة. وبموجب النظام، فإنه يمكن أن يتم تقديم طلب لإفتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي من المدين نفسه أو من قبل أحد الدائنين.

إفتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي وتطوراته

- استناداً إلى حق الدائنين بتقديم طلب افتتاح الإجراء، تقدمت شركة مظاهر التطوير للمقاولات الإلكترونية المحدودة بطلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي لشركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري، وتم إخطار الشركة بهذا الطلب بتاريخ 29/05/2019م، وبعد عدة جلسات قررت الدائرة الأولى في المحكمة التجارية بالدمام افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي للشركة بموجب حكمها الصادر في القضية رقم (4407) لعام 1440هـ، وعينت الأستاذ صالح النعيم أميناً للإجراء ("الأمين").
- وقد حكمت المحكمة بتاريخ 16/11/1440 هـ الموافق 01/07/2019 افتتاح الإجراء.
- وقد أعلن الأمين بتاريخ 07/11/1440 هـ الموافق 10/07/2019م عن دعوة الدائنين لتقديم مطالباتهم له خلال مدة تسعين يوماً من تاريخ الإعلان.
- ووفقاً للنظام، فإن على الشركة أن تعد - بمساعدة الأمين- مقترحاً لإعادة التنظيم المالي وتقدمه للمحكمة خلال مدة مناسبة، على أن يتضمن المقترح البيانات والمعلومات الواردة في المادة السادسة عشر من اللائحة التنفيذية للنظام، والتي تتمحور في مجملها حول الوضع المالي للمدين، وأصوله، وديونه و ضماناتها، والتسويات المقترحة، وآلية سداد الدائنين، وطريقة مزاولة المدين لنشاطه.
- ويخضع المقترح للتصويت من قبل الدائنين والمساهمين الذين تتأثر حقوقهم به وفقاً للآلية المحددة بالنظام والوثائق.

حاجة الشركة إلى الدخول في إجراء إعادة التنظيم المالي

يعكس نظام الإفلاس واحدة من مقاصد الشريعة الإسلامية وهي حفظ المال، و يتناول النظام التعثر المالي والإفلاس لما له من طبيعة مالية وقانونية خاصة، فالمنشآت والتجار يمرون بظروف قد تدفعهم لبيع أصولهم أو الخروج من السوق، وجاء النظام ليوفر الحماية لضمان استمرارية نشاط المدين ، وذلك عبر تسوية مع الدائنين أو إعادة تنظيم النشاط، مع حفظ حقوق الدائنين، وبالتالي الحفاظ على الحركة التجارية التي لا ينبغي أن تتوقف لوجود بعض الصعوبات التي يمكن معالجتها عبر النظام أو الإجراء المناسب له، وقد أحال النظام القضايا المالية للمحاكم التجارية وذلك بغرض توفير الجهد والوقت وتخفيف العبء على قضاة التنفيذ، ويحقق مبدأ التخصص لكل جهة معينة .

ويأمل الكثيرون أن يرفع النظام من مكانة المملكة في مؤشرات التقارير الدولية في مجال تسوية حالات الإعسار حيث تحتل المملكة المركز (168) من بين (190) دولة حالياً.

وهدفت شركة الخضري من قبولها افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي وفقاً لنظام الإفلاس - فيما تهدف - إلى ما يلي:

- الاستفادة من إجراءات الإفلاس، لتنظيم أوضاعها المالية وإطفاء الخسائر وتعديل هيكل رأس المال ومعاودة نشاطها .
- الإسهام في دعم الاقتصاد وتنميته.
- مراعاة حقوق الدائنين على نحو عادل وضمان المعاملة العادلة لهم.

نبذة عن الشركة ونشاطها

نبذة عن الشركة

خلفية ونبذة عن الشركة

- شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري ("الخضري" أو "الشركة") هي شركة مقاولات متعددة النشاطات تنفذ مشاريع البنى التحتية و عقود العمليات والصيانة لعملاء حكوميين بشكل رئيسي.
- تأسست الشركة على يد المغفور له بإذن الله الشيخ عبد الله عبد المحسن الخضري في عرعر عام 1966 كمنشأة فردية تحمل رقم التسجيل التجاري 146 بتاريخ 10/10/1385 الموافقة 01/02/1966.
- تم إدراج الشركة في سوق المال السعودي كشركة مساهمة عامة في أكتوبر 2010 بموجب القرار الوزاري رقم 152/1* المؤرخ 16/05/1430 (الموافق 11/05/2009) برقم التسجيل التجاري 2050022550 بتاريخ 25/07/1412 (الموافق 30/01/1992).
- وقد ركزت الشركة بشكل مبني على إنشاء مشاريع البنية التحتية للمواصلات (مثل الطرق السريعة والجسور) ولكنها توسعت بشكل سريع ونوعت قدراتها التنفيذية عبر نطاق من قطاعات المقاولات بالإضافة إلى تقديم خدمات النظافة والصيانة والتشغيل. وقد استفادت الشركة من ازدهار قطاع الإنشاءات في المملكة والذي أدى إلى نمو كبير خلال الفترة من عام 2010 إلى 2015.

لمحة موجزة عن الأداء المالي

- خلال فترة السنوات الستة ما بين 2010 إلى 2015، بلغ متوسط إيراداتها السنوية 1.4 مليار ريال سعودي وقد بلغت أعلى معدلاتها عام 2014 حيث وصلت 1.7 مليار ريال سعودي.
- انخفضت إيرادات الخضري بشكل حاد خلال السنوات الأخيرة (من 1.0 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2016 إلى أقل من 127 مليون ريال سعودي في السنة المالية 2020) نتيجة لتباطؤ السوق الذي أدى في النهاية إلى سحب عدد من عقود الخضري الرئيسية أو أصبحت معلقة، وتكبدت تجاوزات كبيرة في التكاليف التي لا يمكن نقلها إلى عملائها.
- تأثير الوضع الاقتصادي
- عانت الشركة من ظروف السوق غير المواتية خلال السنوات الأخيرة حيث أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى انخفاض الإنفاق الحكومي مما أدى إلى تأخير أو تقليص حجم المشاريع الرأسمالية. واقتدرن ذلك بإدخال بعض الرسوم من قبل وزارة العمل مما أدى إلى تكاليف إضافية ومزيد من الضغط على سيولة الشركة. أدى ذلك في نهاية المطاف إلى تسجيل أكثر من 2.17 مليار ريال سعودي خسائر متراكمة خلال العامين الماليين 2018 و 2019 مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في حقوق الملكية حتى بلغت 1.8 مليار ريال سعودي كما في 2020.

نبذة عن الخدمات

الخدمات	لمحة عامة
المقاولات	الأعمال الرئيسية التي تقوم بها شركة الخضري هي مشاريع إنشاء المباني الصناعية والبنى التحتية والطرق والسكك الحديدية والجسور ومشاريع المياه ومياه الصرف والطاقة. وعلى الرغم من أن المقاولات لم تولد أي إيرادات خلال السنة المالية 2018، إلا أنها ساهمت في السابق بنحو 75% من الإيرادات الكلية.
الخدمات	كانت غالبية الإيرادات الكلية ناتجة عن قطاع الخدمات خلال السنوات الأخيرة (95% خلال السنة المالية ويتم توليد إيرادات قطاع الخدمات بشكل رئيسي من عقود النظافة والصيانة والتشغيل . 2018).
التجارة وغيرها	خدمات الدعم بشكل رئيسي مثل العزل ضد الماء والخدمات اللوجستية وتأجير المعدات يقدم قطاع التجارة لقطاعات المقاولات والخدمات، إلا أنها تولد قسماً بسيطاً من الإيرادات الخارجية

ملخص قائمة الدخل (السنة المالية 2018 فعلي-السنة المالية 2020 فعلي)

مليون ريال سعودي	2019	2020	
الإيرادات	165	127	
التكلفة المباشرة	(1,468)	(123)	
الربح (الخسارة) الكلية	(1,303)	4	
نفقات المبيعات والنفقات العامة والإدارية	(31)	(14)	
الربح قبل خصم الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء	(1,334)	(10)	
المخصصات والديون الملغاة	(148)	-	
الاستهلاك ومصادر الدخل الأخرى والرسوم الأخرى	(111)	(16)	
صافي الخسارة	(1,593)	(26)	
مليون ريال سعودي	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020
الموجودات غير المتداولة	89	39	28
الموجودات المتداولة	903	537	533
إجمالي الأصول المتداولة	992	576	561
مطلوبات غير المتداولة	143	71	72
المطلوبات المتداولة	2,038	2,277	2,287
إجمالي المطلوبات	2,181	2,348	2,359
راس المال	558	558	558
احتياطيات أخرى	86	7	7
الخسائر المتراكمة	(1,833)	(2,337)	(2,363)
إجمالي حقوق الملكية	(1,189)	(1,772)	(1,798)
حقوق الملكية والمطلوبات الكلية	992	576	561

يرجى ملاحظة: أن القوائم المالية أعلاه تم أخذها من الحسابات السنوية المدققة ما عدا قوائم عام 2020 التي تنتظر موافقة المدقق في الوقت الحالي

لمحة عن هيكل رأس المال

التغيرات التاريخية في رأس المال

نوع الأسهم	عدد الاسهم	القيمة الاسمية مجموع
أسهم عادية	55,781,250	557,812,500

• أسس المرحوم الشيخ/ عبدالله عبدالمحسن الخضري مؤسسة فردية في عرعر بالمنطقة الشمالية بالمملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 146 بتاريخ 10/10/1385 الموافق 1/2/1966 للقيام بأعمال المقاولات العامة، ومن ثم تم فتح فرع المؤسسة بالدمام بالمنطقة الشرقية بسجل تجاري رقم 2339 بتاريخ 11/11/1389 الموافق 19/1/1970، وبعد ذلك تم نقل المركز الرئيسي إلى الدمام بتاريخ 4/3/1394 الموافق 28/3/1974.

• وقد تم تحويل المؤسسة إلى شركة توصية بسيطة سعودية تحت إسم "شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري" بموجب السجل التجاري رقم 2050022550 بتاريخ 25 رجب 1412 الموافق 30 يناير 1992 برأسمال قدره 10 مليون ريال سعودي مقسم إلى واحد مليون حصة، قيمة كل حصة 10 ريالات سعودية. وقد تم تحويل الشركة إلى شركة مساهمة بموجب قرار معالي وزير التجارة والصناعة رقم 152/ق وتاريخ 16/5/1430 الموافق 11/5/2009 برأس مال قدره 300,000,000 ريال سعودي مقسم إلى 30,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 ريالات للسهم الواحد.

• قامت الشركة بتاريخ 16/11/1430 الموافق 4/11/2009 بزيادة رأس المال إلى 400,000,000 ريال سعودي مقسم إلى 40,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 ريالات للسهم الواحد وذلك بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في 4/11/2009.

• وبناء على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في 22/6/2010 فقد قامت الشركة بزيادة رأس المال إلى 425,000,000 ريال مقسم إلى 42,500,000 سهم بقيمة إسمية 10 ريالات للسهم الواحد. وقد طرحت الشركة للاكتتاب العام 12,750,000 سهماً بما نسبته 30% من أسهم الشركة والتي أدرجت للتداول العام بتاريخ 23/10/2010م.

• وبتاريخ 18/06/1433 هـ الموافق (09/05/2012م) وافقت الجمعية العامة غير العادية على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة من 425,000,000 ريال (أربعمائة وخمسة وعشرون مليون ريال) إلى 531,250,000 ريال (خمسمائة وواحد وثلاثون مليون ومائتي وخمسون ألف ريال) بنسبة قدرها 25% من رأس مال الشركة، على أن يتم تسديد قيمة الزيادة في رأس المال من بند الأرباح المبقاة كما في 31/12/2011 بواقع 106,250,000 ريال (مائة وستة مليون ومائتي وخمسون ألف ريال)، حيث يبلغ عدد الأسهم قبل الزيادة 42,500,000 سهم وقد ارتفع بعد الزيادة إلى 53,125,000 سهم، وذلك من خلال منح أسهم مجانية بمعدل سهم لكل أربعة أسهم.

أصول الشركة

تفاصيل أصول الشركة

ملخص مجموع أصول الشركة كما في 31 ديسمبر 2019 (مدقق) و 31 ديسمبر 2020 (غير مدققة)

نبذة عن أصول الشركة تابع

- 62,309,082 ريال سعودي كودائع، دفعات مقدمة وأصول متداولة أخرى تشمل دفعات مقدمة إلى الموردين والمقاولين من الباطن وتكلفة مُرسلة وضم مدينة للأطراف ذوي العلاقة دفعات مقدمة وارصدة نقدية مقابل ضمانات مصرفية؛
- 21,957,023 ريال سعودي كمخزون يتعلق بشكل رئيسي بمواد البناء و قطع الغيار في قطاع المقاولات التابع للشركة؛
- 38,125,035 ريال سعودي كنفذ وما يعادله (على الرغم من أن الغالبية العظمى من هذا المبلغ توجد في حسابات الشركة لدى وزارة العمل أو في حسابات مجمدة)؛ و
- 8,102,891 ريال سعودي كأصول مُعدة للبيع تتعلق باليات ومعدات البناء التي تعتبر فائضة عن المطلوب.

ريال سعودي	ديسمبر 19	ديسمبر 20
الأصول غير المتداولة		
الممتلكات والمعدات	36,690,875	25,351,331
الأصول الأخرى غير المتداولة	2,426,821	2,662,931
مجموع الأصول غير المتداولة	39,117,696	28,014,262
الموجودات المتداولة		
اصول العقود	147,982,556	177,127,852
ذمم تجارية وأخرى مدينة	256,745,783	225,220,846
الودائع والدفعات المسبقة والموجودات المتداولة الأخرى	63,568,323	62,309,082
المخزون	21,882,440	21,957,023
النقد وما يعادله	35,443,325	38,125,035
الأصول المعدة للبيع	11,616,640	8,102,891
مجموع الأصول المتداولة	537,239,067	532,842,729
إجمالي الأصول	576.356.763	560.856.991

نبذة عن أصول الشركة

- تتضمن أصول الشركة ضمانات لاي من دائني الشركة،
- تملك الشركة أصولاً بلغ مجموعها 560,856,991 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2020 .
- يتألف مجموع الأصول غير المتداولة البالغ 28,014,262 ريال سعودي من:
 - 25,351,331 ريال سعودي كأموال ومعدات تتعلق بشكل رئيسي باليات ومعدات البناء ومعدات التنظيف اللازمة لتنفيذ محفظة مشاريعها الحالية؛ و
 - 2,662,931 ريال سعودي كأصول أخرى غير متداولة تمت رسمة تكلفتها قبل بدء المشاريع التي تم الحصول عليها والحق في استخدام الأصول (أي الأليات والمعدات مؤجرة) وحق الانتفاع المتعلقة بالأصول المؤجرة.
- يتألف مجموع الأصول المتداولة البالغ 532,842,729 ريال سعودي من:
 - 177,127,852 ريال سعودي كاصول العقود (اعمال منجزة و غير مفوترة)؛
 - 225,220,846 ريال سعودي كذمم مدينة تجارية وأخرى مدينة من العملاء بخصوص العقود الحالية؛

أي ضمانات يقدمها طرف آخر للديون التي في ذمة المدين، وبيان ما يكون منها
مقدمًا من طرف ذي علاقة.

لا يوجد اي ضمان مقدمه من أطراف ذوي العلاقة أو الغير

أي ضمانات للمقترح -عينية أو شخصية- يقدمها ملاك المدين أو مديروه أو أي شخص آخر.

لا يوجد اي ضمان مقدمه من الملاك أو المديرين أو الغير

تحديد أصول المدين المستبعدة من المقترح وقيمتها.

لا يوجد اي أصول يستبعتها المدين من المقترح

بيانات تفصيلية عن الأصول غير المملوكة للمدين المراد إدراجها ضمن المقترح، وبيان مصادر هذه الأصول، وأي شرط مرتبط بإدراجها.

لا يوجد

بيان المطالبات والدعاوى التي أقامها المدين في تاريخ تقديم المقترح إلى المحكمة أو أي دعاوى يترجح إقامتها، والقيمة التقديرية لها.

المطالبات المقدمة من قبل الشركة كما في (21 يونيو 2021)

- وفقاً للمادة السادسة عشر من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس، فقد لخصت الشركة أدناه قائمة بكافة المطالب القانونية المقدمة من قبل المدين حتى تاريخ تقديم مقترح إعادة التنظيم المالي.

النوع	عدد المطالبات	قيمة المطالبات (ريال سعودي)
1 متداولة	4	75,700,472
2 منتهية	1	500,000
		76,200,472

- حتى تاريخ تقديم مقترح إعادة التنظيم المالي هذا، قدمت الشركة مطالب قانونية ضد 5 أطراف مجموعها 76,200,472 ريال سعودي تتعلق بشكل رئيسي
- حتى تاريخ تقديم المقترح إلى المحكمة، يوجد 4 مطالبات قيد التداول والدعوى الباقية لمنتهية.

قائمة الديون:

1. قيمة الديون، ومنشأها، وموعد الوفاء بها

مرفق رقم 1.

قائمة الديون:

2. بيان كيفية التعامل مع مطالبات الدائنين بما في ذلك مطالبات الدائنين المضمونين، ومن يدعي أنه دائن مضمون.
3. بيان الطريقة المقترحة للتعامل مع الدائنين إذا كانوا أطرافاً ذوي علاقة.
- يتم التعامل معهم بحسب الفئة التي ينتمون لها وفق تصنيف الدائنين المذكور بهذا المقترح.

4. إفصاح عن أي ظروف قد تؤدي إلى مطالبات محتملة بموجب أحكام الفصل (الثالث عشر) من النظام في حال افتتاح أي من إجراءات التصفية، وأي مقترح لتقديم تعويضات جزئية أو كاملة للمدين حال وجود هذه الظروف.
- كافة المشاريع القائمة للشركة قد ينتج عنها مطالبات محتملة في حال تعذر تنفيذها أو في حال تم فرض غرامات عليها.

الأرصدة الدائنة المعلومة لدى المدين (1/2)

أرصدة الائتمان غيرمتضمنة

يرجى ملاحظة أن إجمالي الأرصدة الدائنة البالغة 1,825,857,025 ريال سعودي لا تشمل مبلغ 80,524,140 ريال سعودي ، وهو المبلغ الذي تم توجيه تعليمات الدفع للعملاء الحقيقيين بالدفع مباشرة للبائعين مقابل عملهم في المشاريع المعنية.

متطلبات تمويل المشاريع الإضافية

لا تعتقد ادارة الشركة انها قد تتقدم بطلب تمويل اضافي خلال فترة تنفيذ الخطة وفي حال احتاجت الى ذلك مستقبلا فان أي تمويل إضافي يتم توفيره للشركة سيتم اعتباره من الديون من الديون المضمونة ذات الأولوية، وسيتم تأمينه على بعض التدفقات النقدية المستقبلية من المشاريع بحيث يتم تسديده كأولوية على دائني مقترح إعادة التنظيم المالي نظراً لأن التمويل الإضافي سيكون مضموناً ، ووفقاً للمادة الثانية والثمانون بعد المائة من قانون الإفلاس في المملكة العربية السعودية ، فإن موافقة المحكمة مطلوبة.

ملخص الأرصدة الدائنة المعروفة لدى المدين كما في 31 ديسمبر 2020

نوع الدائن	قيمة الدائن (ريال سعودي)	قيمة الدائن (%)
1 البندوك	937,392,420	51%
2 الموردون والمقاولون من الباطن	353,345,000	19%
3 المساهمون (الخضري القايزة)	341,453,056	19%
4 الموظفون	118,713,775	7%
5 الحكومة	44,635,942	2%
6 الأطراف ذوي الصلة (الخضري)	30,316,832	2%
المجموع	1.825.857.025	100%

نبذة عن دائني الشركة

- لا يمتلك أي من دائني الشركة ديونا مضمونة بمصالح ضمانية حقيقية (بما في ذلك الضمانات الشخصية) وبحسب نظام الإفلاس يعتبر جميع الدائنين غير مضمونين لأغراض مقترح إعادة التنظيم المالي
- بلغت الأرصدة الدائنة للشركة 1,825,857,025 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2020 وسيتم التعامل معها كجزء من إجراءات إعادة التنظيم المالي. ويشمل هذا المبلغ:
 - 937,392,420 ريال سعودي ديون مصرفية (يشمل أصل الدين والعمولة و الديون المتبلورة غير الممولة و المتعلقة بضمانات الدفع المقدمة لمشروعين تم الغاؤهما رسمياً) من 11 مصرفاً إقليمياً (بشكل رئيسي من السعودية والبحرين والإمارات) وبنك دولي واحد؛
 - 353,345,000 ريال سعودي التزامات دائنين تجاريين من أكثر من 700 مورد ومقاول من الباطن
 - 341,453,056 ريال سعودي ديون مستحقة لشركة أبناء الخضري القايزة للاستثمار تمثل قروض لا تحمل فوائد
 - 118,713,775 ريال سعودي يمثل التزامات موظفين شملت رواتب غير مدفوعة ومستحقات نهاية خدمة تتعلق بموظفين حاليين وسابقين؛
 - 44,635,942 ريال دائنين حكوميين يمثلون بشكل رئيسي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التزامات الإقامة والتأشيرات وضريبة القيمة المضافة والزكاة.
 - 30,316,832 ريال سعودي من الأطراف المرتبطة بالخضري ناتجة عن توريد سلع (مثل الآليات والمعدات الثقيلة) وخدمات (مثل تذاكر سفر الموظفين)؛

الأرصدة الدائنة المعلومة لدى المدين (2/2)

ملخص ديون غير ممولة كلية معروفة لدى المدين كما في 3 يناير 2021

البنك	القيمة غير الممولة (ريال سعودي)	يئة غير الممولة (%)
1 الأول	124,116,993	33%
2 البنك السعودي الفرنسي	67,730,994	22%
3 بنك الرياض	50,984,215	13%
4 بنك البلاد	34,209,038	9%
5 البنك الأهلي التجاري	23,578,281	6%
6 سامبا	19,982,336	6%
7 الهلال	15,658,589	4%
9 بنك الخليج الدولي	12,270,177	3%
10 البنك السعودي للاستثمار	4,375,686	1%
المجموع	352,906,309	100%

نظرة عامة على التزامات الشركة غير الممولة

- بالإضافة إلى الالتزامات الدائنة الكلية بقيمة 1,825,857,025 ريال سعودي كما في تاريخ 31 ديسمبر 2020، تملك الشركة ديوناً مصرفية غير ممولة (خطابات ضمان) بقيمة 352,906,309 ريال سعودي تتعلق بما يلي:

- 150,432,264 ريال سعودي ضمانات دفعات مقدمة تتعلق بالدفعات المقدمة التي تم استلامها من أصحاب العقود؛

- 202,474,045 ريال سعودي ضمانات أداء.

- تستثنى الديون المصرفية غير الممولة البالغة 352,906,309 من ضمانات الدفع المقدمة البالغة 61,046,943 ريال سعودي التي تمت تصفيتها بعد بدء الإجراء وتم تضمينها الآن كجزء من الديون المصرفية الممولة، و45,683,297 ريال سعودي من ضمانات الدفع المقدمة و المتعلقة بمشروع مسحوب حيث كان ضمان الدفع المتقدم معرضاً لخطر التصفية وقد تم إدراجه أيضاً كجزء من الديون المصرفية الممولة كجزء من 937,392,420 ريال سعودي

المعالجة المقترحة للالتزامات غير الممولة خلال خطة إعادة التنظيم المالي

- تعتزم الشركة على إدارة هذه الالتزامات غير الممولة من خلال استكمال وإغلاق حافظة المشاريع النشطة الحالية لضمان عدم استدعاء أصحاب هذه الالتزامات غير الممولة من قبل أصحاب العقود ذات الصلة وتجنب أن تصبح التزامات إضافية للشركة.

المعالجة المقترحة للمطلوبات غير الممولة خلال فترة إعادة التنظيم المالي (تابع)

- نظراً إلى أن الشركة تخضع حالياً لإجراءات الإفلاس وقد تم إيقاف عدد من مشاريعها، فهناك خطر يكمن في مطالبية بعض هذه المطلوبات غير الممولة من قبل أصحاب العقود المعنيين بعد إصدار المحكمة حكمها النهائي والموافقة على مقترح إعادة الهيكلة المالية.
- حال حدث ذلك، تقترح الشركة ما يلي:
- صنيفها كمطالبات دائنة إضافية ضمن الفئة أ (نظراً إلى أن جميع الخصوم غير الممولة مقدمة من مؤسسات المالية)؛
- لتعامل معها وفقاً لشروط إعادة الهيكلة المقترحة الموضحة للدائنين من الفئة أ (والتي تتضمن وتحويل الدين إلى حقوق ملكية بنسبة 100٪) - انظر الصفحة 28 للحصول على مزيد من التفاصيل؛
- ضمان حصول الشركة على موافقة هيئة السوق المالية على إصدار أسهم إضافية، فإن طلب زيادة رأس المال الذي سيتم تقديمه إلى الجهة التنظيمية (هيئة السوق المالية)، لإصدار أسهم جديدة للدائنين كجزء من مقترح إعادة الهيكلة المالية، سيضمن إصدار أسهم إضافية لهذا الغرض المحدد.
- قامت الإدارة بإجراء دراسة مفصلة لفهم وتحديد عدد هذه المطلوبات غير الممولة التي يحتمل أن تكون عرضة لخطر المطالبة بعد إصدار المحكمة حكمها النهائي للموافقة على مقترح إعادة الهيكلة المالية.
- من أصل 352,906,309 ريال سعودي من المطلوبات غير الممولة، تعتقد الإدارة أن 74,801,546 ريال سعودي (أي ما يعادل 21٪) من المطلوبات غير الممولة معرضة لخطر المطالبة، بعد إصدار المحكمة لموافقتها النهائية، بما في ذلك:

- 40,153,840 ريال سعودي لضمانات الدفعات المقدمة؛

- 34,647,706 ريال سعودي للضمانات النهائية.

- وفي سبيل تبني منهجاً حكيماً، فقد أدرجت الإدارة مخصصاً للتدفقات النقدية لهذه المبالغ ضمن التدفق النقدي المتوقع بعد إعادة الهيكلة المتوقعة - يرجى مراجعة الصفحة 37 للحصول على مزيد من المعلومات حول ذلك.

بيان المطالبات والدعاوى المقامة ضد المدين في تاريخ تقديم المقترح إلى المحكمة أو أي دعاوى يتوقع إقامتها ضده، والقيمة التقديرية لها.

المطالبات المقدمة ضد الشركة حتى تاريخ تقديم المقترح.

- وفقاً للمادة السادسة عشر من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس، فقد لخصت الشركة أدناه قائمة بكافة المطالب القانونية المقدمة ضدها حتى تاريخ تقديم مقترح إعادة التنظيم المالي.

النوع	عدد المطالبات	قيمة المطالبات (ريال سعودي)
1 المطالبات	42	46,506,603.0
2 التعويض	1	7,540.0
3 اخرى	7	غير محدد
مجموع	50	46,514,143

- حتى تاريخ تقديم مقترح إعادة التنظيم المالي هذا، تعلم الشركة بوجود 42 مطالبة قائمة ضدها بقيمة 46,514,143 ريال سعودي بحسب سجلات المحكمة.
- الدعوى الأعلى قيمة هي المقدمة من شركة ال سالم لتكييف الهواء بقيمة 9,345,833 ريال سعودي.

طريقة مزاولة المدين لنشاطه خلال مدة سريان الإجراء، ولمحة عن إستراتيجية الشركة للتحويل

وضع رؤية جديدة وإعداد أهداف استراتيجية للشركة

ورشات عمل الاستراتيجية

قام الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة مؤخراً باستضافة سلسلة من ورشات العمل المركزة بهدف الخروج برؤية جديدة للشركة وإعداد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المؤيدة لتلك الرؤية باستخدام منهج بطاقة الاداء المتوازن

الرؤية الجديدة للشركة

الريادة المتميزة في المقاولات العامة والخدمات ذات الصلة من خلال تنفيذ مشاريع تجارية وصناعية عالية الجودة بشكل فعال لعملاء من القطاع الحكومي وشبه الحكومي، مع التركيز على سوق المملكة العربية السعودية

الأهداف الاستراتيجية بناء على منظور بطاقة الاداء المتوازن



التعلم والنمو

- تطوير برامج التدريب والتطوير لتحقيق حصة السعودية المطلوبة
- الاستثمار في الأساليب والأدوات المبتكرة المصممة لتعزيز الكفاءة العامة للموظفين وزيادة الإنتاجية
- بناء هيكل تنظيمي مرن يمكنه الاستجابة بسرعة لتغيرات السوق ومتطلبات العملاء
- إنشاء ثقافة تركز على الأداء وتوفير فرصاً للتطور الشخصي والنمو وتمكن من الاحتفاظ بالموظفين بشكل أكبر
- ضمان التحسين والتطوير المستمر للموظفين



المنظور من جهة العميل

- الحفاظ على استراتيجية تطوير أعمال فعالة
- الحفاظ على استراتيجية تسويق فعالة
- الحفاظ على توفير مستوى عالي من رضا العملاء



العمليات الداخلية

- تعزيز الضوابط وحوكمة الشركة بما يتماشى مع أفضل ممارسات القطاع
- تطوير نموذج تشغيل ديناميكي يتماشى مع التركيز على العملاء والقطاعات
- تحسين القدرة على إدارة المشاريع
- استخدام الابتكار والتكنولوجيا لزيادة إنتاجية الموارد وكفاءتها
- الحفاظ على مستوى عالي من رضا أصحاب المصلحة



المنظور المالي

- تنفيذ عملية إعادة تنظيم مالي مستدامة من شأنها أن تؤدي إلى هيكل رأس المال الأمثل
- إدارة قيمة المساهمين والعوائد
- تحقيق نمو ثابت في الإيرادات من أجل إنشاء مكانة رائدة في السوق
- تعزيز الكفاءة المالية والتشغيلية
- تحسين والحفاظ على السيولة المالية لدعم تسليم المشاريع

خارطة الطريق الاستراتيجية للشركة - الخطوات التالية



التواصل

القياس

التنفيذ



01



02



03



04

الخطوة 1

إعداد إطار استراتيجي من خلال
تحديد أهم عوامل النجاح
وعوامل التمكين الاستراتيجية

الخطوة 2

تحديد كيفية قياس كل هدف
استراتيجي ووضع أهداف
مناسبة لمؤشرات الأداء الرئيسية
لمراقبة الأداء

الخطوة 3

تحديد المبادرات (الداخلية
والخارجية) وتخصيص الموارد
بشكل فعال

الخطوة 4

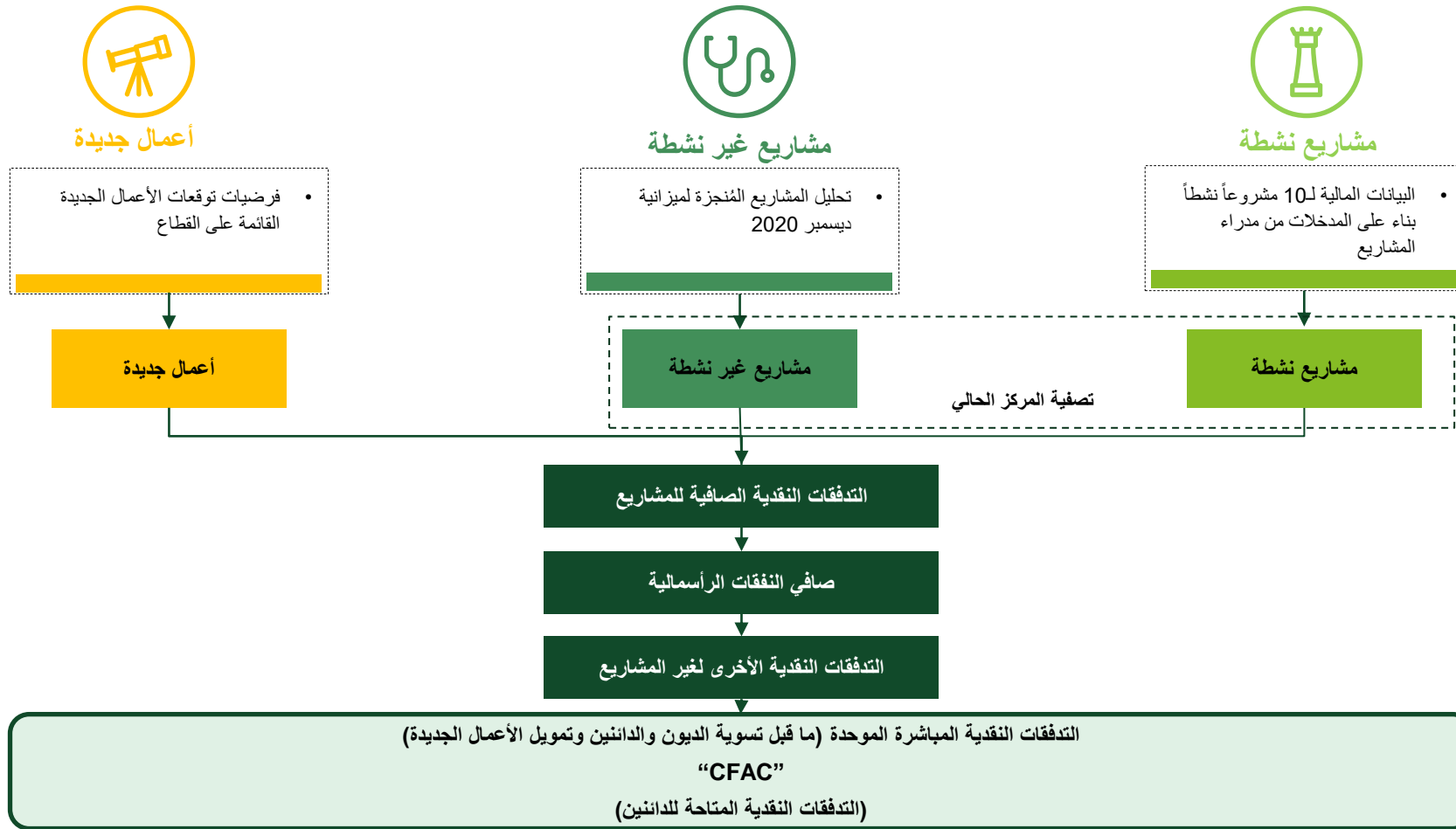
الحصول على دعم الأطراف
المعنية الداخلية والخارجية
والتخطيط والتنفيذ بدقة

التوقعات المالية (قبل اعتماد أثر خطة إعادة التنظيم المالي)

أسس إعداد التوقعات المالية

يتم تقديم نماذج المخرجات كل شهر للفترة التي تبدأ في 1 يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2030 وهي تتألف من:

- القوائم المالية (تتضمن التوقعات و المخرجات التالية للفترة)؛
- توقعات تصفية الديون غير الممولة الحالية (ضمانات أداء المشاريع)؛ و
- التدفقات النقدية المباشرة لكل مشروع على حدة من المشاريع الاثنان والعشرون النشطة



الافتراضات الرئيسية للتوقعات المالية



أعمال جديدة

- تتوقع شركة الخضري أن تكون في مركز يسمح لها متابعة المشاركة في العطاءات ابتداء من السنة المالية 2022 (توقعات) على فرض الإنجاز الناجح لعملية إعادة التنظيم المالي وتسليم غالبية محفظة المشاريع الحالية.
- توقعات الأعمال الجديدة مبنية على فرضيات مفصلة على نطاق القطاع بخصوص ما يلي:
 - قبول المشاريع
 - الإطار الزمني لتسليم المشروع
 - مواصفات الإقرار بالإيرادات
 - الهوامش المتوقعة
 - متطلبات النفقات الرأسمالية
 - تكاليف الانتشار / نقل المعدات
 - دفعات مقدمة من العملاء
 - تمويل الأعمال الجديدة
- لم يتم تفصيل افتراضات الأعمال الجديدة في مقترح إعادة التنظيم المالي للحفاظ على السرية الاستراتيجية.



مشاريع غير نشطة

- **الذمم المدينة:** تم تحصيل 13% من أرصدة المشاريع غير النشطة حتى يونيو 2019 بناء على مواصفات التحصيل المقدمة من فريق الخزينة بعد الحصول على تأكيد من أصحاب العقود المعنيين حول توقيت التحصيلات المتوقعة.
- وقد تم استبعاد ما تبقى من تلك الأرصدة من التوقعات حيث أن هناك إجراءات قانونية قائمة أو من الممكن أن تقوم في مواجهة المدين نتيجة للتأخر الكبير في السداد وعدم وجود معلومات موثوقة من العملاء.
- **صندوق تنمية الموارد البشرية:** تحصيل 75% من مطالب صندوق تنمية الموارد البشرية المقدمة حالياً بعد عام من إنجاز المشاريع المؤهلة



مشاريع نشطة

- **الفواتير/ التكلفة المستقبلية:** بناء على دورات الفواتير/ منحنيات التكلفة وجداول الإنجاز المتوقعة لكل مشروع المقدمة من مدراء كل من المشاريع (بالتنسب مع إدارة العطاءات والإدارة الفنية) بالإضافة إلى النقاشات والاتفاقيات التي تمت مؤخراً مع أصحاب العقود.
- **الذمم المدينة:** تم تحصيل 100% من أرصدة المشاريع النشطة حتى يونيو 2019 بناء على مواصفات التحصيل التي قدمها مدراء المشاريع وتمت إعادة تأكيدها من قبل الخزينة بناء على آخر النقاشات مع العملاء.
- **صندوق تنمية الموارد البشرية:** تم تحصيل 75% من مطالب صندوق تنمية الموارد البشرية المقدمة حالياً بعد عام من إنجاز المشاريع المؤهلة
- **الذمم الدائنة:** تم تسوية 41% من أرصدة المشاريع النشطة حتى يونيو 2019 التي اعتبرت ضرورية ومن المتوقع سدادها خلال العامين المقبلين.

- النفقات التنفيذية الإضافية: تتعلق بتكاليف موظفي الخضري غير العاملين في المشاريع. تم بناء افتراض 11% للسنة المالية 2019 على السعر منذ بداية العام حتى تاريخه ومن المتوقع أن ترتفع إلى 15% بحلول السنة المالية 2022 عندما تعاود شركة الخضري الدخول في مناقصات لمشاريع جديدة وتبدأ في بناء الأعمال لتنفيذ الأعمال الجديدة المتوقعة. بحلول عام 2024، من المتوقع أن تستقر نفقات المبيعات والتسويق والنفقات العامة والإدارية عند نسبة 4% من الإيرادات التي تتماشى مع معدل النفقات المؤسسية الإضافية في شركة الخضري.
- **صافي تحصيلات القسم التجاري:** تتعلق بالإيرادات الخارجية التي تولدها الأقسام التجارية الثلاثة المساندة لشركة الخضري وهي العزل ضد الماء والخدمات البيئية واللوجستية. وتم تقديم فرضيات وحدات الأعمال من قبل المدير العام لكل وحدة.

بيان الدخل المتوقع (قبل اعتماد أثر مقترح إعادة التنظيم المالي)

قائمة الربح والخسارة الموحدة المتوقعة للفترة من السنة المالية 2019 فعلى إلى 2030F (قبل إعادة التنظيم)													
المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	مليون ريال سعودي
9,458	1,507	1,407	1,312	1,203	1,065	964	818	447	121	215	127	272	الإيرادات
(8,816)	(1,294)	(1,209)	(1,128)	(1,036)	(909)	(823)	(697)	(398)	(125)	(299)	(137)	(761)	تكلفة الإيرادات
642	213	198	184	167	156	141	121	49	(4)	(84)	(10)	(489)	الربح / (الخسارة) الكلية
(68)	(8)	(8)	(7)	(7)	(7)	(6)	(6)	(6)	(5)	(3)	(2)	(3)	دفقات المبيعات والتوزيع
(602)	(92)	(84)	(78)	(68)	(60)	(50)	(38)	(24)	(18)	(14)	(11)	(65)	النفقات العامة والإدارية
(28)	113	106	99	92	89	85	77	19	(27)	(101)	(23)	(557)	الربح / (الخسارة) التشغيلية
383	33	31	30	27	26	24	19	33	17	95	11	37	دخل آخر
355	146	137	129	119	115	109	96	52	(10)	(6)	(12)	(520)	الربح / (الخسارة) قبل تكاليف التمويل والزكاة
(501)	(45)	(46)	(46)	(43)	(42)	(41)	(41)	(39)	(39)	(41)	(14)	(64)	تكاليف التمويل (الأعمال الموجودة)
(123)	(4)	(8)	(13)	(19)	(24)	(23)	(17)	(11)	(4)	-	-	-	تكاليف التمويل (الأعمال الجديدة)
(268)	97	84	70	57	49	45	38	2	(53)	(47)	(26)	(584)	الربح قبل الزكاة
(300)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(300)	-	-	زكاة
(568)	97	84	70	57	49	45	38	2	(53)	(347)	(26)	(584)	صافي الربح / (الخسارة)

الميزانية العمومية المتوقعة (قبل اعتماد أثر خطة إعادة التنظيم المالي)

نبذة عن الميزانية العمومية المتوقعة

الميزانية العمومية هي لأغراض التوضيح فقط وتفترض عدم وجود قروض من المساهمين (الملاك) أو البنوك وقدّر قليل جداً من أرصدة الدائنين التجاريين (تتعلق بدفعات تعتبر ضرورية من أجل استكمال محفظة المشاريع الحالية) التي سيتم سدادها خلال فترة التوقعات. تم تقديم ميزانية عمومية أخرى ما بعد إعادة التنظيم في الصفحة 38.

الميزانية الموحدة المتوقعة للفترة من ديسمبر 2019 إلى ديسمبر 2030 (قبل إعادة التنظيم المالي)

ديسمبر 30	ديسمبر 29	ديسمبر 28	ديسمبر 27	ديسمبر 26	ديسمبر 25	ديسمبر 24	ديسمبر 23	ديسمبر 22	ديسمبر 21	ديسمبر 20	ديسمبر 19	ديسمبر 18
292	291	291	288	273	244	203	151	81	19	36	51	
231	213	196	181	171	186	196	122	26	15	177	148	
574	541	510	476	438	403	327	197	127	183	225	257	
249	238	227	218	208	199	185	157	116	52	62	63	
28	27	26	25	23	22	21	20	5	15	22	22	
373	257	163	160	171	193	86	70	62	16	38	35	
1,455	1,276	1,122	1,060	1,011	1,003	815	566	336	281	524	525	
1,747	1,567	1,413	1,348	1,284	1,247	1,018	717	417	300	560	576	
558	558	558	558	558	558	558	558	558	558	558	558	
50	40	32	25	19	15	10	6	6	6	6	6	
(2,365)	(2,453)	(2,529)	(2,591)	(2,643)	(2,686)	(2,726)	(2,760)	(2,763)	(2,709)	(2,363)	(2,337)	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	
(1,756)	(1,854)	(1,938)	(2,007)	(2,065)	(2,112)	(2,157)	(2,195)	(2,198)	(2,144)	(1,798)	(1,772)	
1,678	1,678	1,678	1,678	1,678	1,678	1,678	1,678	1,678	1,678	1,678	1,678	
1,743	1,583	1,442	1,324	1,208	1,127	1,048	907	754	740	654	644	
29	111	186	313	425	519	417	298	155	-	-	-	
53	49	45	40	38	35	32	29	28	26	26	26	
3,503	3,421	3,351	3,355	3,349	3,359	3,175	2,912	2,615	2,444	2,358	2,348	
1,747	1,567	1,413	1,348	1,284	1,247	1,018	717	417	300	560	576	

التدفقات النقدية المتوقعة (قبل اعتماد أثر خطة إعادة التنظيم المالي)

قائمة التدفق النقدي الموحد المتوقع للفترة من السنة المالية 2019 إلى 2030F (قبل إعادة التنظيم)

المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	مليون ريال سعودي
(313)	-	-	-	-	-	-	-	24	(17)	(40)	(16)	(263)	صافي التدفقات النقدية للمشاريع النشطة
428	-	-	-	-	-	-	-	-	79	91	31	227	صافي التدفقات النقدية للمشاريع غير النشطة
2,230	476	439	392	348	309	219	83	(16)	(20)	-	-	-	صافي التدفقات النقدية للأعمال الجديدة
2,345	476	439	392	348	309	219	83	8	42	51	15	(37)	التدفقات النقدية الصافية للمشاريع
(584)	(86)	(83)	(78)	(73)	(69)	(65)	(63)	(71)	(50)	19	6	29	صافي النفقات الرأسمالية
(975)	(144)	(133)	(125)	(112)	(102)	(86)	(65)	(21)	(58)	(92)	(18)	(19)	دفقات النقدية الأخرى
(475)	(130)	(129)	(186)	(174)	(160)	39	61	92	112	-	-	-	فوائد الأعمال الجديدة
311	116	94	3	(11)	(22)	107	16	8	46	(22)	3	(27)	التدفق النقدي متاح للدائنين
62	257	163	160	171	193	86	70	62	16	38	35	62	الرصيد النقدي الافتتاحي
373	373	257	163	160	171	193	86	70	62	16	38	35	الرصيد النقدي الختامي (قبل التمويل)

بيانات تفصيلية عن أي تمويل جديد يريد المدين الحصول عليه، وكيفية الوفاء به

حتى تاريخ المقترح لا يوجد أي رغبة للمدين بالحصول على تمويل جديد

خطة إعادة التنظيم المالي وتصنيف الدائنين

تصنيف الدائنين

ملخص التصنيف الكلي للدائنين والطلبات الموافق عليها

التصنيف	الدائنون المشمولون	قيمة الدائن (ريال سعودي)	قيمة الدائن (%)
الفئة أ	البنوك	937,392,420	51%
الفئة ب	لدائنون التجاريون	725,114,888	40%
الفئة ج	الجهات الحكومية	44,635,942	2%
الفئة د	الموظفين	118,713,775	7%
المجموع		1,825,857,025	100%

نبذة عن تصنيف الدائنين

- بموجب المادة الرابعة والسبعون من نظام الإفلاس السعودي، إذا كان هناك عدة دائنين لديهم ديون أو حقوق ذات طبيعة مختلفة، وجب على المدين تصنيفهم في فئات كما هو موضح في اللائحة.
- وبالتالي، فقد صنفت الشركة دائنيها إلى عدة فئات مع الأخذ بالاعتبار ما يلي حسب المادة السادسة عشر من اللائحة التنفيذية:
 - ضمن كل فئة حملة الحقوق المتشابهة؛ و
 - مدى تأثير المقترح على تلك الحقوق وتصنيف الدائنين إلى أكثر من فئة
- لا يعتبر أي من دائني الشركة صاحب "دين مضمون بأصل من أصول الشركة" وبالتالي، يعتبر جميع الدائنين غير مضمونين ويعاملون معاملة الغرماء متساوي الحقوق لأغراض إعادة التنظيم المالي.
- تم اعداد هذا المقترح لسداد جميع الدائنين المعروفين لدى الخضري بقيمة اجمالية تبلغ 1.8 مليار ريال سعودي وذلك إستناداً الى نظام الافلاس السعودي حيث تعد لائحة المطالبات لاغراض التصويت فقط ولا يفقد الدائن حق المطالبة (على أن يلتزم جميع الدائنين ببنود إعادة التنظيم المالي المقترح في حال الموافقة على المقترح)

الفئة أ

- تتألف الفئة أ من 11 بنكاً إقليمياً (من السعودية والبحرين والإمارات بشكل رئيسي) وبنك واحد دولي وتبلغ قيمة الدين الكلية 937,392,420 ريال سعودي (تمثل 51% من قيمة الدين الكلية البالغة 1,825,857,025 ريال سعودي) تتألف من ديون البنوك والعمولات المرتبطة بها.

الفئة أ (تابع)

- تم تصنيف هؤلاء الدائنين على أساس أنهم مؤسسات مالية إما قدمت تمويل للمشاريع أو تسهيلات عامة لرأس المال العامل إلى الشركة. الغالبية العظمى من هؤلاء الدائنين لديهم إيصالات تنازل عن مشاريع فردية إلا أن أيًا منهم لا يملك ضماناً ملموساً.

الفئة ب

- تشمل الفئة ب الدائنين التجاريين مثل الموردين والمقاولين الفرعيين ودائنو الأطراف ذات العلاقة حيث بلغت قيمة الدين الكلية 725,114,888 ريال سعودي (تمثل 40% من قيمة الدين الكلية البالغة 1,825,857,025 ريال سعودي) تتألف من الذمم الدائنة التجارية والمصروفات المستحقة وقروض مساهمين ومستحقات أطراف ذات علاقة (قيمة مستحقات أطراف ذات علاقة هي 371,769,888 ريال سعودي). ولتجنب الشك، سيتم التعامل مع الأطراف ذات العلاقة بما يتماشى مع جميع الدائنين الآخرين في الفئة ب على أساس ارتباطهم بالمعاملات الطويلة.

الفئة ج

- تشمل الفئة ج الأطراف الحكوميين حيث بلغت قيمة الدين 44,635,942 ريال سعودي (تمثل 2% من القيمة الكلية للدائن البالغة 1,825,857,025 ريال سعودي). يتكون هذا من المستحقات الحكومية للركاة وضريبة القيمة المضافة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ووزارة العمل.

الفئة د

- تشمل الفئة (د) الموظفين، حيث تتكون قيمة الديون البالغة 118,713,775 ريال سعودي (تمثل 7% من إجمالي قيمة الدين البالغة 1,825,857,025 ريال سعودي) من مستحقات موظفين مثل الرواتب والمكافآت غير المدفوعة ومكافآت نهاية الخدمة.

خطة إعادة التنظيم المالي و سداد الديون المقترحة والمصطلحات المرتبطة بها

ملخص شروط إعادة الهيكلة المقترحة بحسب الفئة

التصنيف	قيمة الدائن	إلغاء الديون (%)	تحويل الديون إلى حقوق ملكية (%)	علاوة إصدار 3 ريال (%)	إلغاء الديون (ريال سعودي)	تحويل الديون إلى حقوق ملكية (ريال سعودي)	علاوة إصدار 3 ريال (ريال سعودي)	فترة السداد	تكرار السداد
الفئة أ	937,392,420	0%	100%	100%	-	937,392,420	281,217,726	لا ينطبق	لا ينطبق
الفئة ب	725,114,888	0%	100%	100%	-	725,114,888	217,534,466	لا ينطبق	لا ينطبق
الفئة ج	44,635,942	0%	100%	100%	-	44,635,942	13,390,782	لا ينطبق	لا ينطبق
الفئة د	118,713,775	0%	100%	0%	-	118,713,775	-	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	1,825,857,025	0%	100%	93%	-	1,825,857,025	512,142,975		

الفئة أ

- تقترح الشركة بالنسبة للفئة أ:
 - تحويل 100% من الدين إلى حقوق ملكية (ما يعادل 937,392,420 ريال سعودي)؛
 - السعر المقترح لتحويل الدين إلى حقوق ملكية هو 10 ريال سعودي للسهم الواحد.
 - علاوة إصدار بقيمة 3 ريال لكل سهم جديد يتم إداعها بحساب الشركة قبل تحويل الدين لأسهم

الفئة ب

- تقترح الشركة بالنسبة للفئة ب:
 - تحويل 100% من الدين إلى حقوق ملكية (ما يعادل 725,114,888 ريال سعودي)؛
 - السعر المقترح لتحويل الدين إلى حقوق ملكية هو 10 ريال سعودي للسهم الواحد.
 - علاوة إصدار بقيمة 3 ريال لكل سهم جديد يتم إداعها بحساب الشركة قبل تحويل الدين لأسهم.

الفئة ج

- تقترح الشركة بالنسبة للفئة ج: تقترح الشركة بالنسبة للفئة ج:
 - تحويل 100% من الدين إلى حقوق ملكية (ما يعادل 44,635,942 ريال سعودي)؛
 - السعر المقترح لتحويل الدين إلى حقوق ملكية هو 10 ريال سعودي للسهم الواحد.
 - علاوة إصدار بقيمة 3 ريال لكل سهم جديد يتم إداعها بحساب الشركة قبل تحويل الدين لأسهم.
 - ضمن هذه الفئة من الدائنين ، من المتوقع سداد الزكاة وضريبة القيمة المضافة الإضافية بمبلغ 345 مليون ريال سعودي والتي تم تضمينها في الخسائر المتركمة البالغة 2.7 مليار ريال سعودي.

الفئة د

- تقترح الشركة بالنسبة للفئة د:
 - تحويل 100% من الدين إلى حقوق ملكية (ما يعادل 118,713,775 ريال سعودي)؛
 - السعر المقترح لتحويل الدين إلى حقوق ملكية هو 10 ريال سعودي للسهم الواحد.

تحويل الدين إلى اسهم

- في حال موافقة غالبية الدائنين على مقترح إعادة التنظيم المالي بحسب مطالبات المادتين التاسعة و السبعون و الثمانون من نظام الإفلاس السعودي، تكون الخطة ملزمة للمدين والدائنين والملاك، وعلى المدين استكمال الإجراءات التي أوجبتها الأنظمة ذات العلاقة (بحسب المادة السابعة و الثلاثين من نظام الإفلاس السعودي)، و عليه يعتبر ان خطة تحويل الديون الى حقوق ملكية قد تم الموافقة عليها على ان تستكمل الاجراءات المنصوص عليها وفقاً للوائح هيئة السوق المالية وغيرها من اللوائح ذات الصلة.
- تخضع الأسهم العادية الصادرة إلى أي فئة من الدائنين (من خلال تحويل الدين إلى اسهم) لفترة حظر تداول الاسهم لسنة اشهر من تاريخ تحويل الأسهم الجديدة إلى محافظهم أو التاريخ الذي يتم فيه استئناف التداول في أسهم الشركة في تداول، حسب أيهما يحدث لاحقاً.

علاوة إصدار 3 ريال (ريال سعودي)

- في حال موافقة غالبية الدائنين على مقترح إعادة التنظيم المالي بحسب مطالبات المادتين التاسعة و السبعون و الثمانون من نظام الإفلاس السعودي، تكون الخطة ملزمة للمدين والدائنين والملاك، وعلى المدين استكمال الإجراءات التي أوجبتها الأنظمة ذات العلاقة (بحسب المادة السابعة و الثلاثين من نظام الإفلاس السعودي)، و عليه يعتبر ان خطة تحويل الديون الى حقوق ملكية قد تم الموافقة عليها على ان تستكمل الاجراءات المنصوص عليها وفقاً للوائح هيئة السوق المالية وغيرها من اللوائح ذات الصلة.
- علاوة الإصدار إلزامية لجميع الفئات ويستثنى منها فئة د.
- يجب إيداع علاوة الإصدار بحساب الشركة قبل إصدار الأسهم الجديدة.
- عدم إيداع علاوة الإصدار بحساب الشركة بعد التصديق على المقترح يعطي الشركة الحق باتخاذ كافة الإجراءات القضائية لإلزام الدائنين بسداد قيمة العلاوة، ويعطي الشركة الحق بتعليق تحويل الديون إلى أسهم حتى سداد قيمة العلاوة.

رفع القيود: من اهم بنود الخطة

- تعتبر موافقة البنوك على المقترح موافقة رسمية على رفع جميع القيود عن الحسابات وتحويل جميع المبالغ المحجوزة لديها الى حساب اجراء التنظيم الذي ستعتمده الشركة.
- موافقة وزارة العدل على رفع القيود على السجل التجاري والتي سببها عمليات التنفيذ من الدائنين والتي اصبحت من ضمن الخطة.

تحديد الاثر المالي الايجابي المحتمل

ثر المالي الايجابي المحتمل التي تم تحديده

- تم تحديد بعض الفرص المتاحة للشركة لزيادة التدفقات النقدية، ولم يتم ادراجها ضمن التوقعات المالية للأسباب المذكورة أعلاه. ولكن، في حال تحقق هذه الفرص، يمكن أن تمثل فائدة مالية بقيمة 391 مليون ريال سعودي مقارنة بالتدفقات النقدية وقعة. في حال تحقق هذه الفوائد، فسوف يتم استخدامها بالترتيب التالي:
 - أولاً، يتم استخدامها مبدئياً لتغطية أي مطالبات متأخرة يتم تقديمها إلى أمين الإفلاس (يرجى الاطلاع على الصفحة 43 لمزيد من المعلومات عن المطالب المتأخرة)
 - انياً، تغطية أي ضمانات موجودة في 31 ديسمبر 2020 في حال تم تسهيلها بعد الموافقة على مقترح إعادة التنظيم المالي؛

الأثر المالي المُقدر	التفاصيل	
276 مليون ريال سعودي	<ul style="list-style-type: none"> الوصف: تم استبعاد مبلغ 276 مليون ريال سعودي من الرصيد الافتتاحي للذمم المدينة من التوقعات بانتظار ملاحظات موثوقة من العملاء وأرصدة متأخرة بشكل كبير بالإضافة إلى الدعاوى القائمة أو المتوقعة. إذا نجحت الخضري في تحصيل هذه الذمم المدينة المشكوك فيها، فمن الممكن أن تمثل إضافة إلى التوقعات. الخطوات التالية: تنوي الإدارة المتابعة بشكل منتظم مع أصحاب العقود (بالتنسيق مع أمين إعادة التنظيم المالي) والنظر في رفع دعاوى قضائية حيثما كان ذلك مناسباً. 	تحصيل الذمم المدينة والمبالغ المُستبقة الحالية
6 مليون ريال سعودي	<ul style="list-style-type: none"> وصف: تم تحديد 2 مشاريع (بتدفقات مالية متراكمة متوقعة بقيمة 6 مليون ريال سعودي) معرضة لخطر سحبها من قبل العميل بعد تأخر متكرر في التسليم نتيجة لعدم توفر الموارد والتمويل. وقد تم استبعاد صافي التدفق النقدي المتوقع من الخطة من باب الحرص. في حال تمكنت الخضري من تسليم هذه المشاريع، فقد تمثل قيمة إضافية تبلغ 6 مليون ريال سعودي. لا يزال هناك خطر من أن تتحول الديون غير الممولة على هيئة ضمانات أداء إلى التزامات في حال سحب المشاريع. الخطوات التالية: تقوم الإدارة بإدارة العلاقات مع أصحاب العقود لتحديد الحلول المناسبة والحد من مخاطر سحب هذه المشاريع وتقاضي المطالبة بهذه الضمانات. 	المشاريع المحتملة سحبها
51 مليون ريال سعودي	<ul style="list-style-type: none"> وصف: الغالبية العظمى من الدفعات المقدمة إلى البائعين (46 مليون ريال سعودي أو 90%) كما في ديسمبر 2020 والبالغ قيمتها 51 مليون ريال سعودي بالمشاريع غير النشطة والتدفق النقدي المتوقع، وبالتالي فقد تم الافتراض على أساس لن يتم استرداد أي من الدفعات المقدمة إلى البائعين. الخطوات التالية: تقوم الخضري بتحليل الأرصدة لفهم مدى إمكانية مفاضتها من التكاليف المستقبلية. 	الدفعات المقدمة إلى البائعين
32 مليون ريال سعودي	<ul style="list-style-type: none"> الوصف: يفترض التدفق النقدي حالياً نجاح ما قيمته 96 مليون ريال سعودي (من أصل 128 مليون ريال سعودي) من مطالب صندوق التنمية البشرية. بالنظر إلى أن الخضري قامت في السابق بتحصيل ما نسبته 95% من إجمالي قيمة مطالب صندوق التنمية البشرية التي تم تقديمها، فهناك احتمال بإضافة ما يقارب 32 مليون ريال سعودي كمطالب إضافية قابلة للاسترداد. الخطوات التالية: تنوي الإدارة إعطاء أولوية للمطالب المتعلقة بالمشاريع غير النشطة ومتابعتها. 	استرداد مطالب صندوق تنمية الموارد البشرية
26 مليون ريال سعودي	<ul style="list-style-type: none"> الوصف: 76% (26 مليون ريال من 34 مليون ريال سعودي) من رصيد مخزون الخضري كما في ديسمبر 2020 يتعلق بمخزون قديم للغاية وبالتالي لم تتم تصفيته في التوقعات. ولكن، في حال اعتبار هذا المخزون قابلاً للاستخدام لاستكمال وإغلاق محطة المشاريع الحالية للخضري، فقد يمثل توفيراً في التكلفة بقيمة 26 مليون ريال سعودي في التوقعات. الخطوات التالية: تنوي الإدارة مراجعة رصيد المخزون الحالي للتحقق ما إذا كان من الممكن الاستفادة منه أم أنه منتهي بالفعل. 	المخزون الملقى
391 مليون ريال سعودي		المجموع

هيكل رأس المال

نظرة عامة على هيكل رأس المال والاستراتيجية

مليون ريال سعودي	ديسمبر 2020 (قبل إعادة التنظيم المالي)	تحويل الديون إلى رأس المال	المساهمة النقدية كعلاوة إصدار	بعد تحويل و خصم الديون	خفض رأس المال	بعد إعادة التنظيم المالي
حقوق الملكية	558	1,826	-	2,384	(2,196)	188
رأس مال عادي	(2,708)	-	512	(2,196)	2,196	-
خسائر متراكمة	(2,105)	1,826	512	188	-	188
اجمالي حقوق الملكية	485%	1,826	512	188	-	188
الخسائر/ رأس المال	5.39			5.39	92%	0%
الإغلاق التوضيحي						68

خفض رأس المال

- كي يتم خفض الخسائر المتراكمة للشركة وإعادتها إلى نطاق نسبة الخسائر المتراكمة إلى رأس المال المنصوص عليه في نظام الشركات، تقترح الخضري أن يتم خفض رأس المال؛
- سوف يؤدي خفض رأس المال إلى إطفاء الخسائر المتراكمة بشكل كامل (2,708 مليون ريال سعودي) وخفض رأس المال المدفوع للشركة إلى 188 مليون ريال سعودي والغاء كامل الخسائر.

المساهمة النقدية كعلاوة إصدار

- لمعالجة الخسائر المتراكمة ووضع السيولة للشركة، يتضمن اقتراح إعادة الهيكلة المالية مساهمة نقدية قدرها 3 ريالات سعودية مقابل كل سهم جديد سيتم إصداره للدائنين من الفئتين أ وب (بإجمالي 512 مليون ريال سعودي). سيتم تسجيل هذه المساهمة النقدية كعلاوة حصة في سجلات الشركة. سيتم استخدام حساب أقساط الأسهم لجعل الخسائر المتراكمة صفرية.
- بالإضافة إلى معالجة وضع الخسائر المتراكمة الحالية، فإن المساهمة النقدية من الدائنين من الفئة أ وب ستساعد إدارة الشركة على تسوية الالتزامات المستقبلية وتجديد الشركة من الصفر.

مخصص إضافي للزكاة وضريبة القيمة المضافة

- بلغت الخسائر المتراكمة كما في ديسمبر 2020 مبلغ 2,363 مليون ريال سعودي. تم إضافة مخصص إضافي بمبلغ 345 مليون ريال سعودي لتغطية الخسارة المتوقعة من الالتزام الإضافي للزكاة وضريبة القيمة المضافة. بلغت الخسائر المتراكمة التي تم تناولها في مقترح إعادة الهيكلة المالية 2,708 مليون ريال سعودي

نيذة عن استراتيجية إعادة تنظيم رأس المال المقترحة

- تهدف استراتيجية إعادة تنظيم رأس المال إلى خفض التزامات الشركة إلى مستوى قابل للإدارة وقادر على دعم العمليات الحالية والمستقبلية والتعامل مع نسبة الخسائر المتراكمة للشركة إلى أسهم رأس المال البالغة 485% في 31 ديسمبر 2020 (والتي يجب أن تكون أقل من 50% بموجب نظام الشركات السعودي)
- سوف تتضمن الاستراتيجية الكلية لإعادة هيكلة رأس المال العناصر التالية:
 - زيادة رأس المال (من خلال تحويل الدين إلى رأس المال وزيادة رأس المال)؛

زيادة رأس المال

- تتألف زيادة رأس المال من ثلاثة عناصر:
 - تحويل الدين إلى حقوق ملكية كما هو موضح في الصفحة 33، التي سوف تؤدي إلى زيادة صافية في حقوق الملكية بقيمة 1,826 مليون ريال سعودي
 - الفئة أ والفئة ب و ج: تحويل 100% من الدين إلى حقوق ملكية سيؤدي إلى خفض التزامات الشركة بمبلغ 1,707 مليون ريال سعودي، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة رأس مال الشركة وضح سيولة 3 ريال مقابل كل سهم جديد
 - الفئة د: تحويل 100% من الدين إلى حقوق ملكية سيقفل من التزامات الشركة بمبلغ 119 مليون ريال، وهذا سيزيد من رأس مال الشركة.

مثال توضيحي

■ الجدول التالي يوضح طريقة احتساب الأسهم مقابل مستحقات مالية بقيمة 1,826 مليون ريال سعودي بناء على سعر 10 ريال سعودي (معدل التحويل):

قيمة الدين المستحق (مليون ريال سعودي)	معدل التحويل (ريال سعودي)	سعر الإغلاق السابق (ريال سعودي)	عدد الأسهم الجديدة (مليون)	رأس المال المقابل للأسهم الجديدة (ريال سعودي)	عدد الأسهم المصدرة الحالية (مليون)	إجمالي عدد الأسهم المصدرة بعد تحويل الدين (مليون)	القيمة السوقية للشركة قبل تحويل الدين (مليون ريال سعودي)	القيمة السوقية للأسهم الجديدة (مليون ريال سعودي)	القيمة السوقية للشركة بعد تحويل الدين (مليون ريال سعودي)	سعر السهم بعد تحويل الدين (ريال سعودي)
أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	ك
1,826	10	5.39	183	1,826	56	238	301	984	1,285	5.39

■ يوضح الجدول التالي طريقة احتساب الأسهم نتيجة خفض رأس المال مقابل خسائر متراكمة بقيمة 2,209 مليون ريال سعودي بعد خصم الديون:

رأس المال بعد تحويل الدين (مليون ريال سعودي)	عدد الأسهم بعد تحويل الدين (مليون)	الخسائر المتراكمة (مليون ريال سعودي)	سعر السهم بعد تحويل الدين (ريال سعودي)	القيمة السوقية بعد تحويل الدين (مليون ريال سعودي)	رأس المال بعد التخفيض (مليون ريال سعودي)	نسبة خفض رأس المال	عدد الأسهم (مليون)	القيمة السوقية بعد تخفيض رأس المال (مليون ريال سعودي)	سعر السهم بعد تخفيض رأس المال (ريال سعودي)
أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي
2,384	238	2,196	5.39	1,285	188	(92.11%)	19	1,285	68.33

التأثير المتوقع على المساهمين الحاليين

بعد تحويل الديون وحقوق الملكية الجديدة			قبل إعادة التنظيم			التصنيف
الملكية (%)	عدد الأسهم	رأس المال (مليون ريال)	الملكية (%)	عدد الأسهم	رأس المال (مليون ريال)	
23%	4,399,483	44	100%	55,781,250	558	المساهمون الحاليون
39%	7,393,205	74	-	-	-	الفئة أ
31%	5,718,974	57	-	-	-	الفئة ب
2%	352,043	4	-	-	-	الفئة ج
5%	936,295	9	-	-	-	الفئة د
100%	18,800,000	188	100%	55,781,250	558	المجموع

تحويل الدين إلى حقوق ملكية و تخفيض لرأس الما (استمر)

التأثير المتوقع على المساهمين (الملاك) الحاليين

- قبل أي زيادة في حقوق الملكية، سوف يؤدي ذلك إلى خفض حصة المساهمين (الملاك) الحالية في الأعمال من 100% إلى 23%. ومع أن هذا الانخفاض كبير، تجدر الإشارة إلى أنه ذو عائد أفضل من المتوقع في حال التصفية التي ستكون غير محبذة بالنسبة لأي من أصحاب المصلحة (بما في ذلك المساهمون والدائنون) - يرجى الاطلاع على الصفحة 39 لمزيد من التفاصيل.

- سوف يكون لبعض شروط إعادة الهيكلة المقترحة (مثل تحويل الدين إلى حقوق ملكية) أثر على المساهمين (الملاك) الحاليين في الأعمال وستؤدي إلى انخفاض محتمل في ملكيتهم الحالية.

- قبل إعادة الهيكلة، يملك المساهمون الحاليون 100% من ملكية الشركة من خلال رأس المال المدفوع (على الرغم من أن المالكين الحقيقيين للأعمال هم الدائنون حيث بالنظر إلى العجز الكبير في الائتمانات غير المضمونة).

خفض رأس المال

تحويل الدين إلى حقوق ملكية و تخفيض لرأس الما

- لن يؤثر خفض رأس المال على هيكل ملكية الشركة حيث أن المقترح هو إطفاء الخسائر المتراكمة من رأس المال المدفوع للشركة بنسبة 1:1.

- بالنسبة للدائنين في الفئة أ، سيتم تحويل 937 مليون ريال سعودي (يعادل 100% من قيمة دينهم) إلى حقوق ملكية بسعر تحويل يساوي 10 ريال سعودي للسهم. وبهذا السعر، يحصل دائنو الفئة أ على 7,393,205 سهماً عادياً، أي ما يعادل حصة تساوي 39% من الأعمال.

- بالنسبة للدائنين في الفئة ب، سيتم تحويل 725 مليون ريال سعودي (يعادل 100% من قيمة دينهم) إلى حقوق ملكية بسعر تحويل يساوي 10 ريال سعودي للسهم وبهذا السعر، يحصل دائنو الفئة ب على 5,718,974 سهماً عادياً، أي ما يعادل حصة تساوي 31% من الأعمال.

- بالنسبة للدائنين في الفئة ج، سيتم تحويل 45 مليون ريال سعودي (يعادل 100% من قيمة دينهم) إلى حقوق ملكية بسعر تحويل يساوي 10 ريال سعودي للسهم وبهذا السعر، يحصل دائنو الفئة ب على 352,043 سهماً عادياً، أي ما يعادل حصة تساوي 2% من الأعمال.

- بالنسبة للدائنين في الفئة د، سيتم تحويل 119 مليون ريال سعودي (يعادل 100% من قيمة دينهم) إلى حقوق ملكية بسعر تحويل يساوي 10 ريال سعودي للسهم وبهذا السعر، يحصل دائنو الفئة ب على 936,295 سهماً عادياً، أي ما يعادل حصة تساوي 5% من الأعمال.

التوقعات المالية للشركة (بعد اعتماد اثر خطة إعادة التنظيم المالي)

بيان الدخل المتوقع (بعد إعادة الهيكلة)

بيان الدخل المتوقع

• يوضح الجدول أدناه بيان الدخل المتوقع للشركة لمدة 10 سنوات للفترة من يناير 2021 إلى ديسمبر 2030 بعد تسوية الديون و شروط إعادة الهيكلة.

قائمة الربح والخسارة الموحدة المتوقعة للفترة من السنة المالية 2019 فعلي إلى 2030F (بعد إعادة التنظيم)

المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	مليون ريال سعودي
9,458	1,507	1,407	1,312	1,203	1,065	964	818	447	121	215	127	272	الإيرادات
(8,816)	(1,294)	(1,209)	(1,128)	(1,036)	(909)	(823)	(697)	(398)	(125)	(299)	(137)	(761)	تكلفة الإيرادات
642	213	198	184	167	156	141	121	49	(4)	(84)	(10)	(489)	الربح/(الخسارة) الكلية
(68)	(8)	(8)	(7)	(7)	(7)	(6)	(6)	(6)	(5)	(3)	(2)	(3)	دفقات المبيعات والتوزيع
(602)	(92)	(84)	(78)	(68)	(60)	(50)	(38)	(24)	(18)	(14)	(11)	(65)	النفقات العامة والإدارية
(28)	113	106	99	92	89	85	77	19	(27)	(101)	(23)	(557)	الربح/(الخسارة) التشغيلية
383	33	31	30	27	26	24	19	33	17	95	11	37	دخل آخر
355	146	137	129	119	115	109	96	52	(10)	(6)	(12)	(520)	الربح/(الخسارة) قبل تكاليف التمويل والزكاة
(78)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(14)	(64)	تكاليف التمويل (الأعمال الموجودة)
(123)	(4)	(8)	(13)	(19)	(24)	(23)	(17)	(11)	(4)	-	-	-	تكاليف التمويل (الأعمال الجديدة)
154	142	129	116	100	91	86	79	41	(14)	(6)	(26)	(584)	الربح قبل الزكاة
(447)	(28)	(25)	(22)	(20)	(18)	(15)	(13)	(3)	(4)	(300)			لزكاة
(293)	114	104	92	80	73	71	66	39	(18)	(346)	(26)	(584)	صافي الربح/(الخسارة)

الميزانية العمومية المتوقعة (بعد إعادة الهيكلة)

الميزانية العمومية المتوقعة

• يوضح الجدول أدناه الميزانية العمومية المتوقعة لشركة الخضري لمدة 10 سنوات للفترة من ديسمبر 2019 إلى ديسمبر 2030 بعد تسوية الديون و شروط إعادة الهيكلة

الميزانية الموحدة المتوقعة للفترة من ديسمبر 2019 إلى ديسمبر 2030 (بعد إعادة الهيكلة)												
ديسمبر 30	ديسمبر 29	ديسمبر 28	ديسمبر 27	ديسمبر 26	ديسمبر 25	ديسمبر 24	ديسمبر 23	ديسمبر 22	ديسمبر 21	ديسمبر 20	ديسمبر 19	ديسمبر 18
292	291	291	288	273	244	203	151	81	19	36	51	51
الأصول غير المتداولة												
الموجودات المتداولة												
231	213	196	181	171	186	196	122	26	15	177	148	148
574	541	510	476	438	403	327	197	127	183	225	257	257
249	238	227	218	208	199	185	157	116	52	62	63	63
28	27	26	25	23	22	21	20	5	15	22	22	22
542	454	384	403	434	474	382	379	374	313	38	35	35
1,624	1,473	1,344	1,303	1,274	1,284	1,111	875	648	578	524	525	525
مجموع الأصول المتداولة												
1,916	1,764	1,635	1,591	1,547	1,528	1,314	1,026	729	597	560	576	576
إجمالي الأصول												
تبعكلاً فوق												
188	188	188	188	188	188	188	188	188	188	558	558	558
70	59	48	39	31	24	16	10	6	6	6	6	6
598	495	400	317	245	179	116	57	22	40	(2,363)	(2,337)	(2,337)
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
857	742	637	545	464	391	321	255	216	234	(1,798)	(1,772)	(1,772)
حقوق الملكية												
الالتزامات												
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
977	863	767	692	620	583	544	444	330	336	654	644	644
29	111	186	313	425	519	417	298	155	-	-	-	-
53	49	45	40	38	35	32	29	28	26	26	26	26
1,059	1,023	998	1,045	1,083	1,137	993	771	513	362	2,358	2,348	2,348
1,916	1,764	1,635	1,591	1,547	1,528	1,314	1,026	729	597	560	576	576
إجمالي المطلوبات												

التدفقات النقدية المتوقعة (بعد إعادة الهيكلة)

بيان التدفق النقدي المتوقع:

- يوضح الجدول أدناه بيان التدفقات النقدية المتوقعة للشركة لمدة 10 سنوات للفترة من ديسمبر 2019 إلى ديسمبر 2030 بعد تسوية الديون و شروط إعادة الهيكلة

قائمة التدفق النقدي الموحد المتوقع للفترة من السنة المالية O 2019 ألي F 2030 (بعد إعادة التنظيم)

المجموع	FY30F	FY29F	FY28F	FY27F	FY26F	FY25F	FY24F	FY23F	FY22F	FY21F	FY20F	FY19A	مليون ريال سعودي
311	116	94	3	(11)	(22)	107	16	8	46	(22)	3	(27)	التدفق النقدي المتاح للدائنين
149	-	-	-	-	-	-	-	-	19	130	-	-	إضافة الدائنين ذوي الأولوية
(45)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(45)	-	-	سداد مستحقات الدائنين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أتعاب مهنية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مخصص الديون غير الممولة المعرضة للخطر
(447)	(28)	(25)	(22)	(20)	(18)	(15)	(13)	(3)	(4)	(300)	-	-	زكاة المدفوع
512	-	-	-	-	-	-	-	-	-	512	-	-	مساهمة الدائنين كعلاوة إصدار
480	88	69	(19)	(31)	(40)	92	3	5	61	275	3	(27)	صافي التدفق النقدي
62	454	384	403	434	474	382	379	374	313	38	35	62	الرصيد النقدي الافتتاحي
542	542	454	384	403	434	474	382	379	374	313	38	35	الرصيد النقدي الختامي

الاسترداد المتوقع في حال التصفية

بيان الناتج التقديري في حال التصفية

بيان الناتج التقديري في حال التصفية

حالة عالية القيمة	حالة منخفضة القيمة	مليون ريال سعودي
201	159	الأصول غير المضمونة القيمة الإجمالية للأصول غير المضمونة
201	159	صافي النقد المتبقي للدائنين ذو الأولوية وغير المضمونين

الدائنون ذو أولوية (طبقاً للمادة 196)	
(1)	(1)
(10)	(10)
(130)	(130)
(141)	(141)
60	18

الدائنون غير المضمونين	
(2,024)	(2,024)
-	-
(45)	(45)
(2,009)	(2,051)

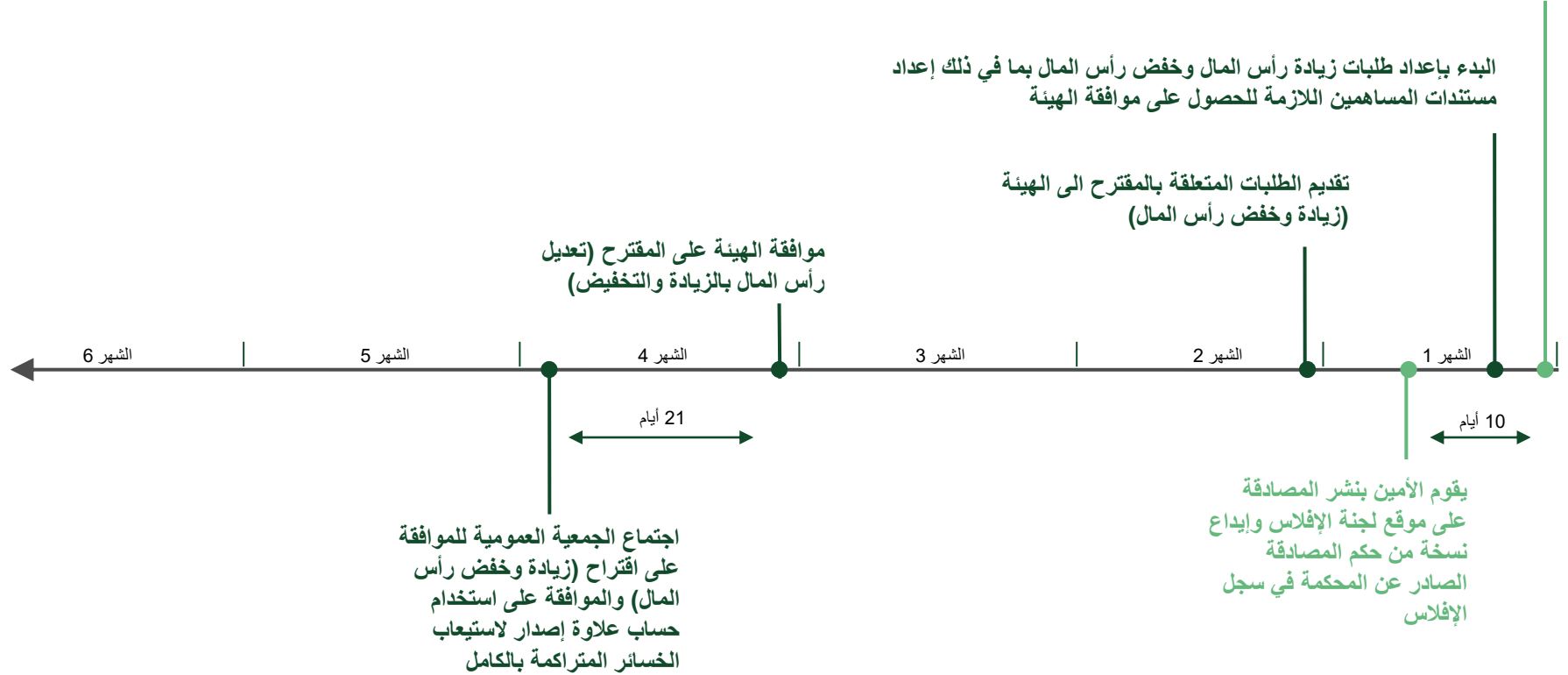
تقدير مؤشرات الأداء الرئيسية	
100%	100%
3%	1%
0%	0%
0%	0%

- تجدر الإشارة إلى أن البيانات المذكورة في هذا البند هي توقعات مبنية على ما تقييم الشركة العام وهو الأمر الذي لا يعتبر دقيق جداً بل مجرد ما تراه الشركة وفقاً للأرقام الحالية التي لديها. عليه، ننوه أن هذا البند لا يشكل أي التزام على الشركة في حال التصفية.
- لتقديم سياق إضافي حول المركز المالي للشركة ودراسة الخيارات البديلة، تم إعداد مثل عن بيان الناتج التقديري لأغراض تقدير ما يمكن أن يسترده الدائنون بشكل عام في حال دخول الأعمال في التصفية.
- في حال التصفية، من المتوقع أن تتوقف الشركة عن ممارسة الأعمال فوراً ويتم تعيين أمين الإفلاس لبيع أصول الشركة وتوزيع العوائد على الدائنين بموجب المادة السادسة والتسعون بعد المائة من نظام الإفلاس السعودي.
- الأصول غير مرهونة**
- لم تكن أصول الخضري مضمونة في 31 ديسمبر 2020 (لا تعتبر إحالة الإيصالات كضمان بموجب نظام الإفلاس) وقد بلغت القيمة الدفترية للأصول مبلغ 561 مليون ريال سعودي. من المتوقع أن تسترد الشركة ما بين 159 مليون ريال و 201 مليون ريال سعودي بعد الأخذ في الاعتبار أن الاسترداد المحتمل - في حالة التصفية - من المتوقع أن يكون ضئيلاً و يأخذ حيزاً من الوقت.
- الدائنون المضمونون**
- وبحسب قائمة الدائنين المعتمدة من قبل المحكمة، لا يعتبر أي من دائني الشركة صاحب "دين مضمون بأصل من أصول الشركة" وبالتالي، يعتبر جميع الدائنين غير مضمونين ويعاملون معاملة الغرماء متساوي الحقوق لأغراض إعادة التنظيم المالي.
- الدائنون ذوو الأولوية (استرداد 100%)**
- كما هو موضح في المادة السادسة والتسعون بعد المائة من نظام الإفلاس السعودي، يتضمن الدائنون ذوو الأولوية مبلغاً لموظفي الشركة (يعادل راتب 30 يوماً) والمصاريف المطلوبة لتصفية الأعمال (رسوم الأمين ورواتب الموظفين بشكل رئيسي).
- الدائنون غير المضمونون (استرداد بين 1 - 3%)**
- بعد تسوية مستحقات الدائنين ذوو الأولوية بالكامل، من المُقدر أن يبقى لدى الشركة ما بين 18 إلى 60 مليون ريال سعودي يستخدم لسداد التزامات الدائنين غير المضمونة بقيمة 2 مليار ريال سعودي (شاملاً التزاماً إضافياً بقيمة 353 مليون ريال سعودي بخصوص صرف الضمانات)
- الدائنون الحكوميون والمساهمون (استرداد صفر)**
- بموجب المادة السادسة والتسعون بعد المائة من نظام الإفلاس السعودي، يأتي الدائنون الحكوميون في المرتبة التالية بعد الدائنين غير المضمونين في حال التصفية وبالتالي، لا يتوقع أن يستردوا شيئاً.
- وبالنظر إلى حجم العجز الكبير تجاه الدائنين بقيمة 2 مليار ريال سعودي، لا يتوقع أن يسترد المساهمون أي مبلغ في حال التصفية.

الجدول الزمني لتنفيذ خطة إعادة التنظيم

الجدول الزمني لتنفيذ خطة إعادة التنظيم المالي

المصادقة على المقترح
وتحويله إلى خطة ملزمة



ملاحظة: لغرض التوضيح فقط. الجدول الزمني يعتمد على موافقة المحكمة على مقترح إعادة التنظيم، كما أنه مبني على تقديرات الوقت اللازم لتنفيذ كل خطوة من خطوات إعادة التنظيم.

وفقاً للخطة المقترحة، سيساهم جميع الدائنين (باستثناء الموظفين) بمبلغ 3 ريال سعودي لكل جديد يتم إصداره لهم مقابل ديونهم الحالية. سيتم استخدام هذا القسط البالغ 3 ريال سعودي للسهم لامتصاص الجزء المتبقي من الخسائر المتراكمة. وتجدر الإشارة إلى أنه بدون المساهمة النقدية من الدائنين (باستثناء الموظفين)، من المستحيل استيعاب الخسائر المتراكمة بالكامل وجعل هذه الخطة قابلة للتطبيق.

المطالبات المتأخرة والمحتملة

تعريف المطالبات المحتملة والمتأخرة

المقصود بالمطالبات المحتملة

نظراً لأن الهدف الأساسي من مقترح إعادة التنظيم المالي للشركة سداد جميع الديون المترتبة على الشركة وضع الخطط اللازمة لتغطية كافة الديون، وحرصاً من الشركة على سداد كافة المطالبات بما في ذلك الديون المحتملة – وهي التي قدر تظراً على الدائن بعد التصديق على المقترح نتيجة لبعض العقود الناشئة قبل افتتاح الإجراء – وحيث أن المادة (16) من اللائحة التنفيذية قد نصت في بندها (ي) على وجوب تضمين المقترح للديون التي في ذمة المدين وهي كافة المطالبات التي على الشركة بما في ذلك المحتملة منها، فتكون المطالبات المحتملة لغرض هذا المقترح هي كالتالي:

- المطالبات المرفوضة من قبل المدين والتي هي منظورة أمام المحاكم
- الحقوق المحتمل تنفيذها والمتعلقة بعقود ناشئة قبل افتتاح الإجراء بما في ذلك حقوق تسهيل الضمانات
- المطالبات الواردة من الهيئة العامة للزكاة والدخل والمتعلقة بسنوات سابقة

المقصود بالمطالبات المتأخرة

- تضمنت المادة السادسة عشر من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس المحاور التي يجب أن يغطيها المقترح ومن بينها "المطالبات المتأخرة التي لم يدرجها المدين في المقترح"، إلا أن النظام ولائحته التنفيذية لا يقدمان تعريفاً واضحاً أو معايير واضحة لتحديد تلك المطالبات سوى أن المدين لم يدرجها في المقترح. حيث أن هناك جدل حول نطاق المطالبات المتأخرة، خصوصاً وأن المادة الثالثة والستين من نظام الإفلاس ألزمت الدائنين بتقديم مطالباتهم للأمين سواء كانت "...حالة أو آجلة، أو موقوفة على شرط أو محتملة أو غير ذلك مما قد يكون له قيمة مالية حالية أو مستقبلية...". ومع هذا النطاق الواسع للمطالبات التي يجب أن يقدمها الدائنون للأمين، لا يتصور أن يكون هناك مطالبات متأخرة لم ترد في المقترح.
- ولذلك كان هناك عدة تفسيرات للمقصود بمصطلح "المطالبات المتأخرة"، إلا أن ما نراه بالتعريف الصحيح هو القول بأن المقصود بـ "المطالبات المتأخرة" لغايات هذا المقترح، هي تلك المطالبات المتعلقة بحقوق نشأت قبل تاريخ افتتاح الإجراء، لكنها لم تثبت ولم تقيد في سجلات الشركة لسبب أو لآخر، ولم يتقدم بها الدائن للأمين خلال المدة النظامية.
- ومع ذلك، سنتج الشركة طيلة مدة تنفيذ المقترح لجميع أصحاب الحقوق تقديم مطالباتهم بطريقة مبسطة وسلسة، وستستقبل تلك المطالبات وتعالجها بكل احترافية ومهنية من خلال فريقها الداخلي ومستشاريها المتخصصين، ثم تعرضها على الأمين لتقييمها واعتمادها كمطالبة مقبولة للتسوية.

ادارة المطالبات المحتملة والمتأخرة

- سيتم مراجعة كل مطالبة متأخرة ومحتملة انت بعد تقديم مقترح اعادة التنظيم المالي الى المحكمة وتقييمها من قبل كل من الشركة وامين الإفلاس. وفي حالة الموافقة على المطالبة، سيتم التعامل معها على النحو التالي:
- ستتم معالجة جميع المطالبات المتأخرة بما يتماشى مع شروط اقتراح إعادة التنظيم (تحويل الدين إلى حقوق الملكية بنسبة 100٪ بمعدل تحويل 10 ريال سعودي لكل سهم بالإضافة لعلاوة إصدار بقيمة 3 ريالات لكل سهم)
- لدى هيئة الزكاة والدخل مطالبة ضد الشركة بمبلغ 345 مليون ريال سعودي وهي غير مدرجة حاليًا في قائمة الدائنين الخاضعين لإجراءات إعادة التنظيم المالي ، لكن الشركة لا تتوقع أن يتحقق المبلغ بالكامل . ومع ذلك ، فقد تم إدراج مبلغ الالتزام الإضافي المتوقع من الزكاة وضريبة القيمة المضافة ضمن الخسائر المتركمة لتجنب أي مفاجآت في السنوات القادمة. ومع ذلك ، في حالة تجاوز مبلغ المطالبات توقعات الشركة ، سيتم تسوية الالتزام عن طريق إصدار أسهم بسعر 10 ريال سعودي لكل سهم وفقًا للشروط المذكورة في مقترح إعادة التنظيم هذا.
- سيتم تجميع جميع المطالبات المتأخرة والمحتملة الموافق عليها على أساس مستمر من قبل الشركة وسيتم إصدار أسهم جديدة لجميع المطالبات .
- كل 12 شهر أ (بعد موافقة هيئة سوق المال والجمعية العمومية غير العادية) بدءًا من تاريخ التصديق على مقترح اعادة التنظيم المالي وحتى فترة عامين من تاريخه
- سيتم تخصيص مبلغ نقدي 50 مليون ريال سعودي لسداد المطالبات المتأخرة والمحتملة التي تنطبق عليها بنود السداد النقدي والمذكور تفصيلها أعلاه.
- في حالة ما إذا كان مبلغ المطالبات المتأخرة والمحتملة جوهريًا والمخصص النقدي المتاح غير كافٍ لسداد المطالبات، فسيتم اللجوء إلى تعديل المقترح.
- في حال أغلق المقترح وتم تنفيذه فإن الشركة غير مسؤولة قانونيا عن أي مطالبات مستحقة قبل تنفيذ المقترح ولم يطالب فيها صاحب الدين إلا بعد إغلاق وتنفيذ المقترح ويعتبر الدائن مفرط ولا يحق له المطالبة بالدين.

إجراءات التصويت

إجراءات التصويت

من لهم حق التصويت على المقترح:

- لا يصوت على المقترح إلا الدائن أو المالك الذي يرتب المقترح أثراً في حقوقه النظامية أو التعاقدية وكان له مطالبة مدرجة في قائمة المطالبات المقبولة التي اعتمدها المحكمة (م 76) من النظام
- دعوة المالك للتصويت وفقاً لما تنص عليه الأنظمة ذات العلاقة ويكون تصويتهم سابقاً لتصويت الدائنين (م 28) من النظام
- يودع الأمين نسخة المقترح لدى المحكمة ، وتحدد المحكمة موعداً للتصويت عليه، وللأمين أن يقترح على المحكمة الموعد الذي يراه مناسباً.

قواعد إدارة الاجتماعات

- يدير الأمين اجتماع التصويت على المقترح وفقاً لقواعد إدارة الاجتماعات في إجراءات الإفلاس الصادرة بقرار وزير التجارة والاستثمار رقم (13) وتاريخ 18/01/1441 هـ والمنشورة في جريدة أم القرى العدد 4798 وتاريخ 28/01/1441 هـ

آلية تصويت المالك:

- يقوم المدين - بعد موافقة الأمين - بتبليغ المالك المتأثرين بموعد التصويت على المقترح قبل حلول موعد التصويت بـ (21) يوم على الأقل. على أن يرفق بالتبليغ نسخة من المقترح أو ما يفيد بإتاحة الاطلاع عليه بأي من الوسائل الالكترونية
- ولا يعقد اجتماع المالك إلا بحضور ملاك يمثلون ربع رأس المال على الأقل ويصدر قرارهم بالموافقة على المقترح بأغلبية ثلثي الأسهم المصوتة، ما لم ينص عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي على غير ذلك.
- يعقد الاجتماع في مقر يحدد بأمر من المحكمة، وبالإمكان استخدام وسائل التقنية الجديدة للتصويت إلكترونياً بدون الحضور لمقر التصويت.
- يلتزم ممثلي المالك بتوفير وكالة شرعية أو تفويض مصدق من الغرفة التجارية وختم المنشأة مع التأكيد على صحة صفة الشخص المصدر للتفويض. ، وتزويد الأمين بنسخة من الوكالة أو التفويض المصدق مع صورة الهوية قبل (10) عشرة أيام من الموعد المحدد للتصويت لكل فئة توفيراً للوقت يوم التصويت.

- آلية تصويت الدائنين:
- يصوت الدائنون على المقترح في الموعد المحدد، وإن صوت المالك برفضه أو تعذر تصويتهم عليه.
- يقوم المدين - بعد موافقة الأمين - أن يبلغ الدائنين الذين قبلت المحكمة مطالباتهم بموعد التصويت على المقترح قبل حلوله بـ (21) يوم على الأقل، وأن يرفق بالتبليغ نسخة عن المقترح أو ما يفيد بإتاحة الاطلاع عليه بأي من الوسائل الالكترونية.
- يتحقق قبول كل فئة من فئات الدائنين للمقترح إذا صوت بالموافقة عليه دائنون تمثل مطالباتهم ثلثي قيمة ديون المصوتين من الفئة ذاتها، وكان من ضمنهم دائنون تمثل مطالباتهم أكثر من نصف قيمة ديون الأطراف ذوي العلاقة.
- يعقد الاجتماع في مقر يحدد بأمر من المحكمة، وبالإمكان استخدام وسائل التقنية الجديدة للتصويت إلكترونياً بدون الحضور لمقر التصويت.
- يلتزم الأمين بإعداد محضر الاجتماع على أن يتضمن ما يلي: 1- تاريخ عقد الاجتماع، وموعده، ومكانه، 2- حصر عدد المجتمعين من الدائنين أو المالك، وبيان أسمائهم وصفاتهم وقيم حقوقهم في التصويت، وإجراء تصويت كل منهم على المقترح سواء حضورياً أو بوسيلة تقنية، 3- بيان نتيجة التصويت وعدد الأصوات ونسبتها، 4- بيان مدى تحقق موافقة المصوتين في اجتماع التصويت على المقترح - بحسب نوع الاجراء -، 5- أي معلومة أخرى يرى مناسبة إدراجها في المحضر.
- كما يلتزم الأمين بإيداع محضر الاجتماع خلال (5) أيام لدى المحكمة
- يلتزم الأمين فور حماية التصويت بتبليغ المدين والمالك والدائنين بنتيجة التصويت وإيداع النتيجة لدى المحكمة.
- على الأمين - إذا قبلت جميع فئات الدائنين والمالك بالمقترح، أو إذا قبلت فئة واحدة على الأقل من فئات الدائنين بالمقترح وصوت عليه دائنون تمثل مطالباتهم (50%) من مجموع قيمة مطالبات الدائنين المصوتين في جميع الفئات ورأت المحكمة أن التصديق على المقترح يحقق مصالح أغلبية الدائنين - أن يبلغ الدائنين بذلك وأن يطلب من المحكمة التصديق على المقترح ، عليه تحدد المحكمة موعداً لجلسة التصديق.
- يلتزم ممثلي الدائنين بتوفير وكالة شرعية أو تفويض مصدق من الغرفة التجارية وختم المنشأة مع التأكيد على صحة صفة الشخص المصدر للتفويض ، وتزويد الأمين بنسخة من الوكالة أو التفويض المصدق مع صورة الهوية قبل (10) عشرة أيام من الموعد المحدد للتصويت لكل فئة توفيراً للوقت يوم التصويت.

طلب الأمين من المحكمة التصديق على المقترح وتحديد موعداً للتصديق

إيداع محضر الاجتماع ونتيجة التصويت لدى المحكمة

تبليغ الدائنين بنتيجة التصويت

إعداد محضر الاجتماع من قبل الأمين

تصويت الدائنين على المقترح

تصويت المالك على المقترح

تبليغ المالك والدائنين بموعد التصويت على المقترح قبل (21) يوم من تاريخه

- ❖ بعد تقديم المقترح للمحكمة التجارية بالدمام (الدائرة التجارية الأولى) سوف تحدد الدائرة موعد التصويت وسوف يقوم أمين الإفلاس السيد / بدر التميمي بتبليغ الدائنين بميعاد التصويت.
 - ❖ سيكون التصويت الكتروني بعد موافقة الدائرة الموقرة
-

حالات تعديل المقترح

تعديل المقترح

- كفل النظام للمدين والأمين والدائنين كذلك حق اقتراح تعديل إعادة الهيكلة المقترحة وذلك لضمان مواكبة التغيرات التي يمكن أن تطرأ أثناء تنفيذها سواء كانت تلك التغيرات إيجابية أو سلبية. وقد أوردت المادة الواحدة والثلاثين من اللائحة التنفيذية للنظام الحالات التي يمكن فيها تقديم مقترح لتعديل الخطة وهي: (1) إذا تحقق أي من حالات التعديل الواردة في الخطة، (2) إذا نشأت حالة مؤثرة في تنفيذ الخطة لم ترد في الخطة (مثل حالات القوة القاهرة، وجالات الظروف الطارئة كالاضطرابات الاقتصادية أو المالية الاستثنائية)، (3) إذا اقترح التعديل دائن أو أكثر تمثل مطالباتهم (50%) أو أكثر من إجمالي قيمة ديون الدائنين في الخطة أو وافقوا على التعديل الذي قدمه المدين.
- وأما فيما يتعلق بحالات التعديل الواردة في الخطة، فإن الشركة لا تجد ما يستدعي إيراد حالات خاصة للتعديل في المقترح، خصوصاً وأن أي حالة للتعديل يمكن أن تدخل تحت نطاق الحالات المؤثرة التي وردت في الفقرة (ب) من المادة الواحدة و الثلاثين من اللائحة التنفيذية للنظام. ومع ذلك فإن الشركة تؤكد أن حجم المطالبات المتأخرة يمكن أن يكون سبباً لاقتراح التعديل إذا كان مؤثراً في حقوق الدائنين المدرجين في الخطة أو كان مؤثراً على قدرة الشركة المالية والتشغيلية وفقاً لما تقدره الشركة بالتشاور مع الأمين.
- وسيقدم طلب تعديل الخطة من قبل الأمين باعتبار المشرف على تنفيذ الخطة، ويتم عرض التعديل على المساهمين و الدائنين للتصويت عليه وفقاً لذات الاجراءات والقواعد التي تطبق على المقترح الأساسي.
- إذا تغيرت الأسس التي أعدت على أساسها الخطة لأسباب عدة منها - على سبيل المثال لا حصر - : (أ) معوقات نظامية كرفض الجمعية العامة لتخفيض رأس المال، (ب) أحداث جوهرية قد تؤثر على الشركة بشكل خاص أو عدم الحصول على موافقة هيئة سوق المال على القطاع بشكل عام، (ج) أو قوة القاهرة خارجة عن إرادة الشركة من ظروف سياسية أو طبيعية أو مناخية قاسية مثل الهزات الارضية والزلازل والبراكين والسيول المعوقة والحروب والأوبئة التي تمنع تنفيذ هذه الخطة، فإن للشركة في هذه الحالات تعديل خطتها وفق الإجراءات المنصوص عنها في نظام الإفلاس ولوائحه.